DCAF 25 سنة

Kingdom of the Netherlands

مقدِّمو خدمات الأمن والعدالة في قطاع غزة بعد حرب سنة ٢٠٢٣: التحولات المؤسسية والجهات الفاعلة الناشئة

٢٠٢٤

Kingdom of the Netherlands

DCAF 25 سنة

مقدِّمو خدمات الأمن والعدالة في قطاع غزة بعد حرب سنة ٢٠٢٣: التحولات المؤسسية والجهات الفاعلة الناشئة

٢٠٢٤

ملاحظات خاصة

تم إعداد هذا التقرير في الفترة ما بين يناير وحتى اكتوبر ٢٠٢٤ ولذلك فإن محتوى التقرير يمثل واقع الميداني لهذه الفترة. وبسبب تدهور الاوضاع والتغيرات المتتالية ميدانيا في قطاع غزة قد تكون هناك احداث غير واردة وقعت بعد هذه الفترة.

حول مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن

يكرّس مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن عمله لتحسين أمن الدول وشعوبها ضمن إطار من الحكم الديمقراطي وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. ولا يزال المركز يسهم، منذ إنشائه في العام ٢٠٠٠، في زيادة فرص استدامة السلام والتنمية عن طريق مساعدة الدول الشريكة والجهات الفاعلة الدولية التي تؤمّن الدعم لهذه الدول على الارتقاء بحكم قطاعاتها الأمنية من خلال إجراءات الإصلاح التي تشمل الجميع وتقوم على المشاركة فيها. ويصدر المركز منتجات معرفية مبتكرة، ويعزز القواعد والممارسات الفضلى، ويقدم المشورة القانونية والسياساتية ويساند بناء قدرات الجهات المعنية بالقطاع الأمني من الدول وغير الدول.

شكر وتقدير

يتقدم مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن بجزيل الشكر للمساهمات القيمة لكل من السيد أيمن ايوب، وجوناس غيث، وباتريسيا فالنسيا-جاليجو لمراجعتهم وتعديلاتهم العميقة والملهمة. والشكر موصول لوزارة الخارجية الهولندية لدعمها السخي في تمويل إعداد هذا التقرير.

المحررون

ايمان رضوان
يوهانس سوايرلاند
محمد عودة

الترجمة

ياسين نور الدين السيد

تصميم الغلاف والأخراج الفني

شركة أضواء

حقوق النشر

يشجع مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن (DCAF) على استخدام و ترجمة ونشر هذا التقرير. لا تغير محتوى التقرير مع ذكر الاقتباس أدناه عند الرجوع اليه.
اقتبس باسم: مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن (DCAF) "مقدّمو خدمات الأمن والعدالة في قطاع غزة بعد حرب سنة ٢٠٢٣: التحولات المؤسسية والجهات الفاعلة الناشئة". (رام الله: مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن (DCAF)، ٢٠٢٤).

رقم الايداع الدولي : ٩٧٨-٩٢-٩٢٢٢-٧٧٠-٨
نُشر في عام ٢٠٢٤ من قبل – مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن (DCAF)
جنيف DCAF ص.ب. صندوق بريد: CH١٣ ٦٠ - ١٢١١جنيف ١ سويسرا
٢٠٢٤ مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن (DCAF). جميع الحقوق محفوظة

اخلاء طرف

تم تمويل هذا التقرير من قبل وزارة الخارجية الهولندية. محتويات هذا التقرير لا تعكس اراء وزارة الخارجية الهولندية.

المحتوى

١. التغييرات الهيكلية التي طرأت على قطاعي الأمن والعدالة في قطاع غزة ١٣

١.١. ظهور تحديات جديدة أمام قطاعي الأمن والعدالة : ١٣

١.٢. ظهور جهات فاعلة جديدة ١٤

١.٣. الحالة الراهنة للقطاع الأمني ١٥

١.٤. الحالة الراهنة لقطاع العدالة ١٦

٢. إجراءات الإصلاح والقرارات الحكومية منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ ..... ١٧

٢.١. برنامج حكومة جديدة ١٧

٢.٢. الإصلاحات والمستجدات القانونية المتعلقة بقطاع الأمن ١٨

٢.٣. التحديات والخيارات الممكنة للإصلاح ١٨

٣. القطاع الأمني في غزة منذ اكتوبر ٢٠٢٣ ..... ١٩

٣.١. الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للقطاع الأمني ١٩

٣.٢. نشأة لجان الطوارئ ٢١

٣.٣. الشرطة المدنية ٢٢

٣.٤. الدفاع المدني ٢٥

٣.٥. العشائر والعائلات المتنفذة ٣١

٣.٦. لجان الحماية الشعبية ٣٣

٣.٧. المكتب الإعلامي الحكومي ٣٤

٣.٨. الجماعات والميليشيات المسلحة ٣٥

٣.٩. قوات الأمن الوطني ٣٦

٣.١٠. جهاز الأمن الداخلي ٣٦

٤. قطاع العدالة منذ اكتوبر ٢٠٢٣ ..... ٣٧

١.٤. البنية التحتية القضائية ٣٨

٢.٤. القضاء النظامي ٣٩

٣.٤. القضاء الشرعي ٤٠

٤.٤. النيابة العامة ٤٢

٥. مؤسسات الرقابة في غزة منذ اكتوبر ٢٠٢٣ ..... ٤٣

١.٥. الضرر الذي أصاب البنية التحتية لمؤسسات المجتمع المدني وشؤونها اللوجستية ٤٣

٢.٥. منظمات حقوق الإنسان في أثناء الحرب ٤٤

٣.٥. عمل المؤسسات الإعلامية خلال الحرب ٤٥

٤.٥. أثر قصور عمل منظمات المجتمع المدني ٤٦

الملخص التنفيذي

منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، لا تزال الحرب على غزة تسبب معاناة كبيره وانهيار الخدمات الحيوية انهيارًا كاملا. وأفرز التهجير الواسع النطاق والخسائر في الأرواح والقدرة المحدودة على الحصول على الغذاء والمياه والمأوى والتعليم والرعاية الصحية آثارًا خطيرة على حياة سكان قطاع غزة. وأعادت هذه الظروف تشكيل الطلب على خدمات الأمن والعدالة وطبيعة هذه الخدمات على نحو جذري، إذ أماطت اللثام عن تغييرات لا يُستهان بها في أشكال الدعم المطلوب والجهات الفاعلة التي تضطلع بتقديم هذه الخدمات في آن واحد. يسعى هذا التقرير إلى الخروج بفهم وافٍ للجهات الفاعلة التي تشارك في تقديم خدمات الأمن والعدالة في غزة في هذه الآونة. ويقيّم التقرير كيف عملت الحرب على إعادة تشكيل قطاعيْ الأمن والعدالة، ويدرس قدرة هذين القطاعين على الاستجابة للاحتياجات العاجلة والمتغيرة لدى الفلسطينيين. ومن المتوقع أن يشكّل هذا التقرير أداة أساسية تقدم يد العون للأطراف المعنية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية في تصميم ترتيبات الأمن والعدالة لصالح الفلسطينيين في المستقبل. وسوف يواصل مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن إعداد التقارير المرجعية التي تتضمن معلومات أساسية تبيّن الاحتياجات المحددة في مجالي الأمن والعدالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما يسهم في بلوغ فهم أوفى للسياق المحلي.

أهداف التقرير

يحدد التقرير التحولات التي شهدها هذان القطاعان، ويسلط الضوء على الطريقة التي اعتمداها في معالجة المتطلبات الأمنية الفريدة التي فرضتها الحرب والاحتياجات المتغيرة لدى سكان غزة.

المنهجية

يستند التقرير إلى منهجية دقيقة تتألف من مستويات متعددة لضمان الخروج بتحليل متوازن لقطاعي الأمن والعدالة في غزة.

١. **المقابلات الفردية:** إجراء المقابلات مع الممثلين السياسيين الفلسطينيين بمختلف انتماءاتهم السياسية بشأن تحديد أي تحولات حصلت على مستوى السياسات منذ اكتوبر ٢٠٢٣.

٢. **مشاركة الأطراف المعنية:** إجراء المقابلات مع ممثلين عن المؤسسات الحكومية والقوات الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة لتحديد التحولات التي طرأت على الإطار المؤسسي والقانوني.

٣. **المعلومات المستمدة من الميدان:** العمل المشترك مع الجهات التي تقدم خدمات الأمن والعدالة على توثيق التدخلات والأنشطة الميدانية وآليات التنسيق بين الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية والدولية والتفاعل بين هذه الجهات والسكان.

٤. **التغذية الراجعة من المجتمع المحلي:** توزيع الاستبيانات و اجراء مقابلات مع سكان غزة لتقديم أفكارهم بشأن التوجهات العامة إزاء الجهات المحلية التي تقدم خدمات الأمن والعدالة على الأرض وأنواع الخدمات التي تقدمها، وفهمهم لاحتياجاتهم التي ما انفكت تتغير ومدى فعالية جهود التواصل والتنسيق معهم.

٥. **الأبحاث المكتبية:** استعراض منصات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الرسمية التابعة لمقدمي خدمات الأمن والعدالة، فضلًا عن التقارير والتحليلات التي قدمتها المؤسسات المحلية والدولية والمؤسسات الصحفية لمتابعة التطورات على الأرض.

ويتيح هذا النهج التوصل إلى فهم وافٍ للجهات الفاعلة في واقع قطاعي الأمن والعدالة منذ اكتوبر ٢٠٢٣ إلى جانب المسؤوليات الملقاة على عاتقها والمساعي التي تبذلها في سبيل التكيف مع هذا الواقع.

الاستنتاجات الرئيسية

يمر حكم قطاعي الأمن والعدالة في غزة بمرحلة حرجة تنطوي على التوقعات التالية:

١. **مهام جديدة لقطاعي الأمن والعدالة:** لقد أعادت الحرب وما تمخض عنها من التهجير الجماعي والأزمة الإنسانية الحادة وانهيار جانب من النظام الاجتماعي تشكيل الاحتياجات الأمنية لدى الفلسطينيين. ونتيجة لذلك، بات يتعين على المؤسسات العاملة في قطاعي الأمن والعدالة أن توسع نطاق أدوارها وأن تضطلع بمهام ووظائف جديدة تتخطى الصلاحيات التقليدية التي كانت موكلة إليها.

٢. **تدهور المؤسسات وتكيُّفها:** لم تزل البنية التحتية لقطاعي الأمن والعدالة والعاملون فيهما يُستهدَفون على نحو ممنهج. فقد توقف العديد من المؤسسات عن أداء عملها كليًا. وتمكنت مؤسسات أخرى، بما فيها الشرطة المدنية والدفاع المدني والمحاكم الشرعية، من التكيف جزئيًا مع الظروف العصيبة التي حلت بقطاع غزة من خلال اعتماد سلسلة من التدابير الخاصة.

٣. **الجهات الفاعلة الناشئة:** في سياق الاستجابة لانهيار المؤسسات بدأت جهات فاعلة جديدة في معالجة الاحتياجات الأمنية المتزايدة في أوساط الفلسطينيين. ومن جملة هذه الجهات المؤسسات المؤقتة التي أقامتها حكومة الأمر الواقع في قطاع غزة، بما فيها لجان الطوارئ ولجان الحماية الشعبية، فضلًا عن التنظيمات والعائلات والعشائر المتنفذة.

وعلى الرغم من سُبُل التكيف هذه، لا تزال حالة من انعدام اليقين تلفّ استعادة قطاعي الأمن والعدالة في غزة واستدامتهما على المدى المتوسط إلى المدى الطويل، مما يستدعي تنفيذ إجراءات مستدامة وواسعة النطاق لإصلاحهما في ظل دعم دولي ثابت يتواءم مع ظروف السياق القائم ويتماشى معه.

المقدمة

منذ الهجمات التي شُنت في يوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر، لا تزال إسرائيل تشن حربًا واسعة النطاق على قطاع غزة، مما أسفر عن أزمة إنسانية كارثية فيه. وتمخضت هذه الحرب عن خسائر فادحة في الأرواح، وتهجير ما يقرب من مليونيْ غزّي وتدمير البنية التحتية المدنية الحيوية. وتواجه المجتمعات المحلية في شتى أرجاء قطاع غزة الآن تهديدات أمنية غير مسبوقة، بما تشمله من النقص الحاد في إمدادات الغذاء والمياه النظيفة، والافتقار إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية ودعم الإنقاذ، ناهيك عن ارتفاع مستويات الجريمة وزعزعة الاستقرار. ويؤكد هذا الوضع الحاجة الماسة إلى ضمان الحكم الرشيد لخدمات الأمن والعدالة ولو بالحد الأدنى منها.

ومع ذلك، قوّض النزاع جميع المؤسسات الأمنية ومؤسسات العدالة القائمة على نحو خطير. فقد قُتل عدد ليس بالقليل من العاملين في قطاعي الأمن والعدالة واستُهدفت البنية التحتية على نحو ممنهج. وإذ بات من تبقى من مقدمي خدمات الأمن والعدالة يرزحون تحت أعباء هائلة تفوق طاقتهم، برزت فجوة كبيرة على صعيد الوفاء بالاحتياجات الأمنية لدى السكان. ويجري سد هذه الفجوة بقدر متزايد بتوليفة من الجهات الفاعلة الجديدة التي تتدخل من أجل تقديم الخدمات الأساسية، كوجهاء العشائر من أصحاب النفوذ والمؤسسات المحلية والإقليمية والدولية على اختلافها. ويؤدي بعض هذه الجهات الفاعلة وظائف في مجالي الأمن والعدالة في ظل غياب ترتيبات مؤسسية أخرى.

ويعكس المشهد الأمني الآخذ في النشوء في الأرض الفلسطينية المحتلة تحولًا كبيرًا في طريقة تقديم خدمات الأمن والعدالة ومعالجتها. فالوضع الراهن يستدعي إعادة التركيز على نهج يشمل الجميع ويضع الناس نصب عينيه، وذلك على خلاف نهج يتمحور حول الدولة ويركز على الأجهزة العسكرية وأجهزة المخابرات وإنفاذ القانون. وينبغي أن يدمج تقديم الخدمات الأمنية الجهات الفاعلة الرسمية وغير الرسمية ويضمها معًا وأن يدرس العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية الأعم ويضعها في الاعتبار. ولضمان الحكم الرشيد، تُعَدّ المساءلة الديموقراطية والاحتياجات الإنسانية وحماية حقوق الإنسان بمجموعها مكونات أساسية لا غنى عنها في النهج الشامل التي تقتضيه الضرورة.

يسلط هذا التقرير الضوء على الآثار التي أفرزتها الحرب على غزة منذ يوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ والتغيرات الجذرية التي شهدها قطاعا الأمن والعدالة. ويؤكد التقرير الأهمية التي يكتسيها فهم الأمن والعدالة ضمن نهج أوسع محوره الإنسان بدعم من مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن.

الإطار (١): الفهم التقليدي مقابل الفهم الشمولي لخدمات الأمن والعدالة

الفهم التقليدي لخدمات الأمن والعدلة: نهج يتمحور حول الدولة وتديره المؤسسات العسكرية ومؤسسات المخابرات وأجهزة إنفاذ القانون.

الفهم الشمولي: نهج يركز على الناس وتقديم الخدمات، ويجمع في إطاره جهات فاعلة رسمية وغير رسمية وحكومية وغير حكومية، وينطوي على فهم خدمات الأمن والعدالة في سياق اعتبارات أعمّ، بما فيها العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئة وغيرها.

أوجه الالتقاء والترابط بين الأمن والتنمية: يعد الأمن والديموقراطية والحكم الرشيد والتنمية الاجتماعية والاقتصادية واحترام حقوق الإنسان وحماية الفئات المهمشة مرتبطة كلها بعضها ببعض، ويجب ألا تعامل بمعزل عن بعضها بعضًا.

أهمية هذا التقرير

في شهر آب/أغسطس ٢٠٢٣، نشر مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن تقريرًا عنوانه «الدليل المرجعي الشامل بشأن القطاع الأمني وقطاع العدالة في فلسطين». ويقدم هذا الدليل عرضًا مفصلًا يبين الأطر القانونية والمؤسسية الناظمة لقطاعي الأمن والعدالة في الأرض الفلسطينية المحتلة. ولكن التغيرات المهمة منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر٢٠٢٣ أثرت في جميع القطاعات، ولا سيما قطاعي الأمن والعدالة، وأفرزت احتياجات نشأت بفعل الأزمة الإنسانية الحادة والعنف الشديد والمتواصل. وقد استدعى هذا الأمر إعادة تقييم الاحتياجات والحالة الراهنة للقطاع الأمني وقطاع العدالة لكي يعكس واقع الحال بالكامل في قطاع غزة اليوم.

إن الوفاء بالاحتياجات الأمنية لدى الفلسطينيين وإعادة بناء قطاعي الأمن والعدالة في غزة والارتقاء بحكم القطاع الأمني على نحو فعال على المستويين المحلي والإقليمي يتطلب دعمًا دوليًا واسعًا. وينبغي أن يستند هذا الدعم في أساسه إلى فهم شامل ومدروس للتحول الجذري الذي طرأ على قطاعي الأمن والعدالة في غزة. وينطوي هذا الفهم على تقييم واقعي وتفصيلي يضع يده على التحديات الأمنية الراهنة، والقدرات الفنية والمؤسسية وقدرات الأفراد التي لم تزل موجودة في هذين القطاعين، فضلًا عن الدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به الجهات الفاعلة الناشئة، التي باتت تشارك مشاركة متنامية في الاستجابة للاحتياجات الطارئة في مجالي الأمن والعدالة. فدون بلوغ هذا الفهم، من المحتمل أن يكون الإخفاق من نصيب جهود الدعم أو أن تكون هذه الجهود قاصرة عن تحقيق غاياتها، وهو أمر لا يعرض حكم قطاع غزة في المستقبل للمزيد من المخاطر فحسب، بل يهدد الأمن الإقليمي كذلك.

ويشكل هذا التقرير جزءًا من الجهود الدؤوبة التي يبذلها مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن منذ أمد بعيد في سبيل تقديم المشورة والدعم للارتقاء بحكم القطاع الأمن وإصلاحه في الأرض الفلسطينية المحتلة، بالتعاون مع المجتمعين المحلي والدولي. ويستند هذا التقرير، الذي أُعِدّ بدعم من وزارة الشؤون الخارجية الهولندية، في أصوله إلى العمل السابق الذي أنجزه المركز بمساندة من الاتحاد الأوروبي ووزارة الشؤون الخارجية الاتحادية السويسرية.

ويقدم التقرير بيانات أساسية لا بد منها للاسترشاد بها في أي تدخلات ينفذها المجتمع الدولي في المستقبل. وبذلك، يكمن الهدف منه في أن يُستخدم باعتباره أداة مرجعية لتوجيه الخبراء وصناع السياسات الدوليين.

نطاق التقرير

يركز هذا التقرير على الآثار التي أفرزتها الحرب على قطاعي الأمن والعدالة في قطاع غزة. وبالنظر إلى الطابع المترابط الذي يَسِم الحكم، فقد أثرت التغيرات الجذرية التي شهدتها غزة في واقع قطاعي الأمن والعدالة في الضفة الغربية أيضًا. ولذلك، يقدم التقرير معلومات مستوفاة ومحدثة عن التغييرات التي طرأت على التشريعات التي لا تسري إلا في الضفة الغربية حاليًا، ولكن يمكن توسيع نطاقها لكي تشمل قطاع غزة في المستقبل في نهاية المطاف.

وينظر التقرير إلى قطاعي الأمن والعدالة بمفهومها الواسع، وذلك باعتبارهما يضمان جميع المؤسسات التي تضطلع بالمسؤولية عن تقديم الخدمات لسكان غزة. وتستند هذه النظرة إلى فهم شمولي لخدمات الأمن والعدالة على الوجه المبين في الإطار (١) أعلاه. وهذا يشمل دائرة ناشئة من الجهات الفاعلة التي لم تكن تقدم خدمات الأمن والعدالة في سابق عهدها. فبسبب انهيار جانب لا يستهان به من الحياة العامة وتعطل الخدمات التقليدية في مجالي الأمن والعدالة، شرع مقدمو خدمات الأمن والعدالة غير الرسمية في التصدي للاحتياجات الأمنية العاجلة ضمن إطار يتكامل مع مؤسسات الإغاثة الدولية والإقليمية والمحلية التي تشارك في تنسيق المعونات الإنسانية وتأمين الحماية لها. ويرد تفصيل هذه النظرة الواسعة إلى القطاع الأمني أدناه (الرسم البياني ١).

ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من انطلاق شرارة الحرب في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ حتى يوم

الرسم البياني (١): القطاع الأمني

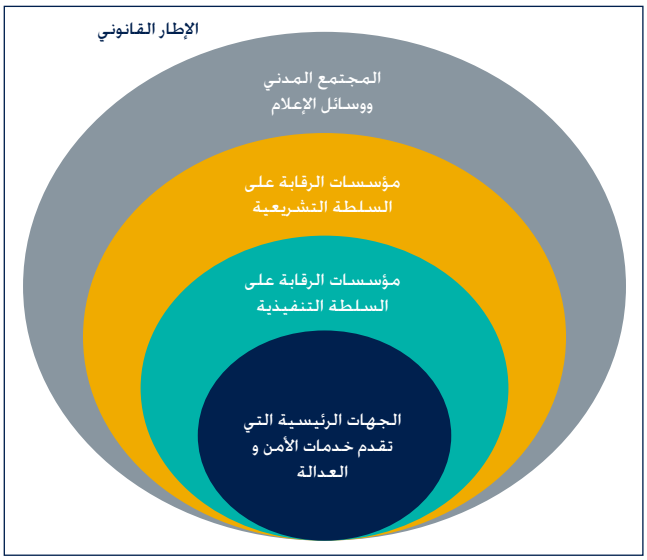

المجتمع المدني ووسائل الإعلام
- المنظمات المجتمع المدني
- المنظمات المجتمع الحكومي
- مؤسسات حقوق الإنسان
- بيوت الخبرة
- المؤسسات الأكاديمية
- المؤسسات الإعلامية

مؤسسات الرقابة على السلطة التشريعية
- البرلمان
- اللجان البرلمانية
- مكاتب أمناء المظالم البرلمانية
- مؤسسات الرقابة على البرلمان

مؤسسات الرقابة على السلطة التنفيذية
- الرئاسة
- مجلس الوزراء
- الوزارات

الجهات الرئيسية التي تقدم خدمات الأمن و العدالة
- القوات المسلحة
- الشرطة
- المخابرات
- الشركات الأمنية الخاصة
- الميليشيات
- رجال حرب العصابات
- النيابة
- المحاكم
- السجون

مقدمو المساعدات الدولية
- منظمات المساعدات الدولية
- منظمات تنسيق الدعم

٣١ تموز/يوليو ٢٠٢٤. وقد جرى تحديث المعلومات الرئيسية حتى شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤. وإذ لا تزال الحرب تدور رحاها، فلا يمكن اعتبار الاستنتاجات التي يقدمها التقرير سوى تقييم أولي. ولكن على الرغم من بعض البيانات قد تمسي متقادمة بسرعة بفعل المستجدات على أرض الواقع، فنحن لا نبالغ مهما قلنا في تأكيد الحاجة الماسة إلى فهم هذه المستجدات والاستجابة لها.

المنهجية والقيود

يستند التقرير في أساسه إلى البيانات التي جُمعت من مصادر متعددة وإلى تحليل هذه البيانات. فبين شهري كانون الثاني / يناير حتى أيار/مايو ٢٠٢٤، أجرى الباحثون الميدانيون العاملون لدى مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن بحثًا ميدانيًا في قطاع غزة. وبناءً على مجموعة من الأسئلة التوجيهية، أجرى هؤلاء الباحثون ما يربو على ٣٥ مقابلة شبه منظمة مع المسؤولين الحكوميين والخبراء في غزة، وزاروا المناطق المتضررة ووقفوا على الآليات المؤقتة التي باتت تُعتمد في تقديم خدمات الأمن والعدالة. وأُجريت المقابلات على أساس وجاهي حيثما كان ذلك ممكنًا. وبسبب الحالة الأمنية والتحديات التي شابت الاتصالات على مدى فترة طويلة، اضطُر المركز إلى الاعتماد في جانب من عمله إلى إجراء المقابلات عبر شبكة الإنترنت أو الهاتف او الاستبيانات الخطية. ونُفذت جولة ثانية من جمع البيانات خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤ من أجل التحقق من الاستنتاجات ومعالجة الثغرات التي اعترت المعلومات.

كما عقد مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن أربع جلسات تشاورية وحوارية مع مجموعات بؤرية في الضفة الغربية. وضمت هذه المجموعات، تحديدًا، ممثلين سياسيين رفيعي المستوى، وممثلين عن الأجهزة الأمنية الفلسطينية العاملة في الضفة الغربية، وممثلين من منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، إلى جانب ممثلين عن قطاع العدالة، بمن فيهم ممثلون عن وزارة العدل والنيابة العامة والقضاء النظامي والقضاء الشرعي.

واستُكملت البيانات التي جُمعت من المقابلات بإجراءات وافية شملت تحليل التقارير الصادرة عن منظمات حقوق الإنسان وبيوت الخبرة والمؤسسات الدولية والمحلية والتحقق مما ورد فيها.

وقد واجهت هذه الدراسة أربعة تحديات حدّت من كمية البيانات التي كان يمكن جمعها من الناحية الواقعية ونوعيتها.

- **الظروف الأمنية:** فرضت الحالة الأمنية عقبة كأداء. فقد اضطُر مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن إلى ضمان سلامة باحثيه الميدانيين وسلامة الأشخاص الذي أجروا المقابلات معهم كذلك. وحال الوضع الأمني الذي يشهد تغيرات متسارعة دون معاينة منشآت قطاعي الأمن والعدالة في مواقعها، كما عاق الاتصال مع السلطات ذات العلاقة في هذين القطاعين. ولم يتيسر الوصول إلى أفراد الأجهزة الأمنية أو انتاب التردد هؤلاء الأفراد بسبب المخاطر الشخصية التي قد ينطوي الكشف عن هويتهم عليها.
- **التركيز على المؤسسات المدنية:** لم تتيسر للمركز إمكانية الوصول إلى عناصر القطاع الأمني ممن يشاركون مشاركة فاعلة في العمليات العسكرية. ولذلك، ظل التقرير منصبًا في نطاق اهتمامه وتركيزه على تقييم حالة الأجهزة المدنية، سواء كانت رسمية أم غير رسمية.

- **تعطُّل المواقع الإلكترونية الرسمية:** لا تزال المواقع الإلكتروني الرسمية التابعة للأجهزة الأمنية ومؤسسات قطاع العدالة معطلة، مما حال دون إمكانية إجراء الاتصالات الرسمية. وينشر بعض الأجهزة الأمنية والمؤسسات معلومات محدودة على وسائل التواصل الاجتماعي.

- **البيانات المحدودة:** يتسم جمع البيانات بشأن قطاع غزة بنطاق محدود للغاية ويخضع لقيود عسيرة. فالسلطات التابعة لحكومة الأمر الواقع لا تملك القدرة على جميع البيانات ونشرها. والبيانات المستقاة من المنظمات والباحثين الدوليين شحيحة وسرعان ما تتقادم بفعل التطورات الجارية على الأرض. ولن تتاح البيانات الشاملة إلا بعدما تضع الحرب أوزارها.

وعلى الرغم من هذه التحديات، نعتقد أن هذا التقرير يقدم تقييمًا دقيقًا على نحو معقول للحالة الراهنة التي يعيشها قطاعا الأمن والعدالة في قطاع غزة.

محتويات التقرير

الفصل الأول: نظرة عامة على السياق الراهن – يلقي هذا الفصل نظرة عامة مقتضبة على قطاعي الأمن والعدالة في غزة في هذه الآونة، ويعرض ملخصًا موجزًا يتناول التحديات الراهنة التي تواجه خدمات الأمن والعدالة وظهور جهات فاعلة جديدة والتحول الذي طرأ على هيكلية القطاعين، باستخدام رسوم بيانية عدة.

الفصل الثاني: الأطر القانونية والمؤسسية المحدَّثة – يبين هذا الفصل على وجه التفصيل التغييرات التشريعية التي أجرتها السلطات في كلا الضفة الغربية وقطاع غزة.

الفصل الثالث: الحالة الراهنة للقطاع الأمني في غزة – يقدم هذا الفصل دراسة مفصلة يتناول فيها الحالة الراهنة للقطاع الأمني في غزة، بما يشمل مدى التدهور الذي آل إليه، والجهود المبذولة في سبيل التكيف مع هذه الحالة والتأقلم معها والوظائف التي يؤديها هذا القطاع حاليًا. كما يسلط الفصل الضوء على الجهات التي تقدم الخدمات الأمنية في قطاع غزة ونوع الخدمات التي تقدمها، ويتناول بالتفصيل الجهات الفاعلة الجديدة التي ظهرت وغدت تقدم الخدمات الأمنية التي تكتسي أهمية حاسمة.

الفصل الرابع: الحالة الراهنة لقطاع العدالة في غزة – يعرض هذا الفصل مسحًا مفصلًا يقف على الحالة الراهنة لقطاع العدالة في غزة، ويقيّم مدى التدهور الذي طرأ عليه والآليات التي يعتمدها للتكيف مع هذه الحالة والوظائف التي يضطلع بها في هذه الآونة. ويحدد الفصل الجهات الفاعلة الناشئة التي تقدم خدمات العدالة ويعرج على دورها والخدمات التي تقدمها.

الفصل الخامس: الحالة الراهنة لمؤسسات الرقابة في غزة – يقدم هذا الفصل تحليلًا تفصيليًا يتناول الحالة الراهنة لمؤسسات الرقابة في غزة، ويدرس مدى التدهور الذي شابها والجهود التي تبذلها في سبيل التكيف مع هذه الحالة والوظائف التي تؤديها في هذه الآونة.

الفصل السادس: الخلاصة – يلخص هذا الفصل التحول الذي شهدته قطاعات الأمن والعدالة والرقابة في غزة، ويركز على ديناميات التدمير والتكيف وظهور جهات فاعلة جديدة.

١. التغييرات الهيكلية التي طرأت على قطاعي الأمن والعدالة في قطاع غزة

كان قطاعا الأمن والعدالة يؤديان عملهما قبل اندلاع الحرب بموجب إطار تشريعي اعتمدته حكومة الأمر الواقع. ولكن الحرب أثرت في الهيكليات الرسمية تأثيرًا عميقًا. يعرض هذا الفصل نظرة عامة موجزة يتطرق فيها إلى التغيرات التي طرأت على الهيكلية الحالية لقطاعي الأمن والعدالة في قطاع غزة.

١.١. ظهور تحديات جديدة أمام قطاعي الأمن والعدالة :

تفرض الحرب المتواصلة والأزمة الإنسانية التي تمخضت عنها متطلبات لم يسبق لها مثيل على خدمات الأمن والعدالة في قطاع غزة. فالغزيون باتوا في حاسة ماسة إلى الأمان وتأمين سبل الحصول على الخدمات الأساسية، كالمياه النظيفة والغذاء والمأوى، والوصول إلى المعونات الإنسانية. وقد هُجِّر نحو مليوني إنسان – ما يقارب ٩٠ في المائة من سكان غزة مع تصاعد العمليات العسكرية التي تنفذها إسرائيل. وهُجر معظم هؤلاء في أعقاب الأوامر العسكرية الإسرائيلية بالانتقال إلى جنوب قطاع غزة. ومع ذلك، لم يبرح نحو ٢٠٠,٠٠٠ شخص أماكنهم في الشمال، حيث يعيشون في ظروف مأساوية. وبات ١,٨ مليون نسمة تقريبًا تكتظ بهم منطقة صغيرة تقع على مقربة من منطقة المواصي القريبة من رفح وخانيونس، وهي منطقة تعادل مساحتها نحو ١٠ في المائة من مساحة القطاع، مما يتسبب في الاكتظاظ الشديد ويفرز تحديات أمنية جديدة، بما فيها الاضطرابات الاجتماعية والمنازعات العائلية وانتشار العنف بمستويات متدنية.

وأفضت المستويات المرتفعة من انعدام الأمن الغذائي والإمدادات الإنسانية والتجارية المحدودة إلى ارتفاع هائل في الأسعار. ومع تزايد مستويات اليأس والإحباط في شتى أرجاء غزة، تبرز تقارير تشير إلى أعمال العنف والنهب التي ترتكبها العصابات، التي تستهدف المحلات التجارية والمباني العامة وحتى المعونات الإنسانية. وقد عمدت جماعات الجريمة المنظمة، التي يُحتمل أنها مرتبطة ببعض المجتمعات المحلية أو العشائر، إلى نهب قوافل المعونات التي تعد شحيحة في الأصل بوتيرة متزايدة، ولا سيما قرب المعبرين الحدوديين الرئيسيين في كرم أبو سالم، ورفح سابقًا.

وعلى الرغم من تعطل الحياة الطبيعية في ظل الحرب، لا تزال الحاجة إلى خدمات العدالة قائمة. فالمنازعات القانونية تنشأ، والمواليد الجديد يحتاجون إلى شهادات ميلاد، وقضايا الطلاق يجب رفعها وتسجيلها، وقضايا الحضانة يجب تسويتها وشهادات الوفاة ينبغي إصدارها. وثمة حاجة إلى المساءلة، إذ يجب توقيف المتهمين بارتكاب الجرائم واحتجازهم وتوجيه التهم إليهم ومحاكمتهم. ومع ذلك، تكافح المؤسسات الأمنية ومؤسسات العدالة التي تدهورت حالتها في سبيل معالجة طائفة لا حصر لها من التحديات والاحتياجات الناشئة على نحو يتسم بفعاليته ونجاعته.

٢.١. ظهور جهات فاعلة جديدة

لمعالجة هذه التحديات التي تشوب قطاعي الأمن والعدالة، عملت حكومة الأمر الواقع على تعديل الهيكليات القائمة واستحداث هيكليات جديدة لكي تسد جانبًا من الفجوة التي نجمت عن حالة التدهور التي ألمّت بالمؤسسات الرسمية. وفي الوقت نفسه، ظهرت جهات فاعلة جديدة في مجالي الأمن والعدالة لسد الفجوة الراهنة بطرق لا صفة رسمية لها. وعلى وجه الخصوص، برزت خمس جهات فاعلة باعتبارها أطرافًا رئيسية في قطاعي الأمن والعدالة في غزة (انظر الرسم البياني ٢ أدناه).

١. **لجان الطوارئ المركزية والمحلية:** في أثناء جائحة كورونا، شكلت حكومة الأمر الواقع لجان الطوارئ لكي تتولى تنسيق الاستجابة الطارئة. وفي يوم ٨ تشرين الأول/أكتوبر، وبعد يوم واحد بالضبط من نشوب الحرب، فعّلت حكومة الأمر الواقع هذه اللجان من أجل تيسير عمل الحكومة خلال الحرب. وتشمل هذه اللجان لجنة مركزية ولجانًا محلية للطوارئ على مستوى المحافظات. وغدت لجان الطوارئ المركزية والمحلية أطرافًا فاعلة رئيسية في تنسيق الخدمات الأمنية وخدمات العدالة التي تقدمها السلطات التابعة لحكومة الأمر الواقع.

٢. **المكتب الإعلامي الحكومي:** منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، دُمر العديد من القنوات الإعلامية التي تديرها حكومة الأمر الواقع وانهارت. وبما أن المكتب الإعلامي الحكومي احتفظ ببعض قدراته على التواصل مع سكان غزة وقنوات الإعلام، فسرعان ما أصبح المصدر الرئيسي الذي يدلي بالمعلومات عن المستجدات الأمنية.

٣. **منظمات الإغاثة الدولية والإقليمية والمحلية:** بالنظر إلى أن الحرب تسببت في حالة طوارئ إنسانية على نطاق واسع ومتواصل، باشر ما يزيد عن ٧٠ منظمة إغاثية العمل داخل غزة. وشكلت الأمم المتحدة مجموعة متخصصة بالشؤون اللوجستية من أجل تنسيق إيصال المعونات وتقديمها بين هذه المنظمات ومع السلطات الإسرائيلية والجهات الفاعلة المحلية. وغدت المنظمات الإغاثية التي تنضوي ضمن المجموعة التي يقودها برنامج الأغذية العالمي تتبوأ مكانة حاسمة الأهمية في الاستجابة للاجتياحات الأمنية لدى الفلسطينيين في غزة، وتقديم السلع الأساسية والخدمات الصحية والمأوى.

٤. **العشائر والعائلات المتنفذة:** بينما كانت العشائر والعائلات تضطلع بدور في غزة حتى قبل اندلاع الحرب، فقد شهد دورها توسعًا كبيرًا، ولا سيما منذ شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤. ومع تهجير ما يربو على مليوني فلسطيني إلى جنوب قطاع غزة، زادت تلك العشائر والعائلات من وتيرة عملها على تنفيذ آليات العدالة والأمن غير الرسمية.

٥. **لجان الحماية الشعبية:** في يوم ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٢٤، أصدرت لجنة الطوارئ المركزية قرارًا بتشكيل قوات الشرطة المجتمعية وحددت بعد ذلك مهامها وولايتها ومظهرها. وغالبًا ما تمارس لجان الحماية الشعبية عملها في المناطق المكتظة بالسكان في جنوب غزة.

الرسم البياني (٢): الجدول الزمني لظهور الجهات الفاعلة

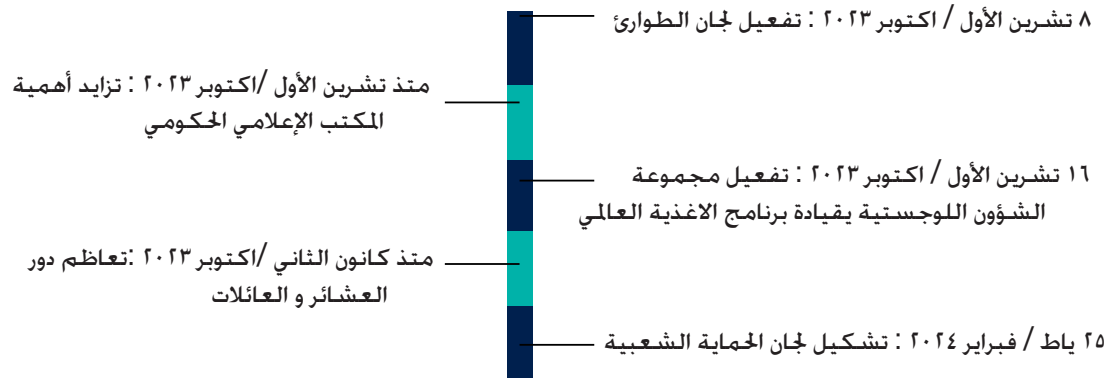

٣.١. الحالة الراهنة للقطاع الأمني

على الرغم من الحرب والتدهور الذي شهدته المؤسسات العامة حسبما يبينه هذا التقرير على وجه التفصيل، لا تزال حكومة الأمر الواقع تمارس السيطرة بوجه من الوجوه على المؤسسات العامة. فوزارة الداخلية، التي تتولى المسؤولية عن القوات الأمنية، ما زالت تجد السبل التي تيسر لها أداء بعض أعمالها، وخاصة من خلال الخدمات التي تقدمها. ومع ذلك، تعمل الوزارة في ظل قيود مشددة وبإمكانيات محدودة للغاية. فمثلًا، لا تزال الوزارة تصدر شهادات الميلاد، ولكنها لا تصدر التوجيهات الخاصة للقوات الأمنية إلا بين الحين والآخر.

وعُهد بجانب كبير من التنسيق اليومي الذي تتولاه الحكومة إلى لجنة الطوارئ المركزية ولجان الطوارئ المحلية. ويتجلى هذا الأمر في الدور الذي تؤديه هذه اللجان في تنسيق العمل على تقديم المعونات الإنسانية وتواصلها مع العائلات والعشائر في قطاع غزة وفي تشكيل لجان الحماية الشعبية وتحديد صلاحياتها. ومع ذلك، لا يسير عمل الحكومة حسب إجراءات محددة بوضوح وغالبًا ما يعتمد على المبادرات التي يطلقها الأفراد.

وقد علمت جهات فاعلة جديدة على سد هذا الفراغ الجزئي، حسبما بيّنّاه أعلاه، وهو ما أسفر عن تغييرات في القطاع الأمني على الوجه الذي نفصله أدناه (الرسم البياني ٣).

الرسم البياني (٣): القطاع الأمني الراهن في غزة

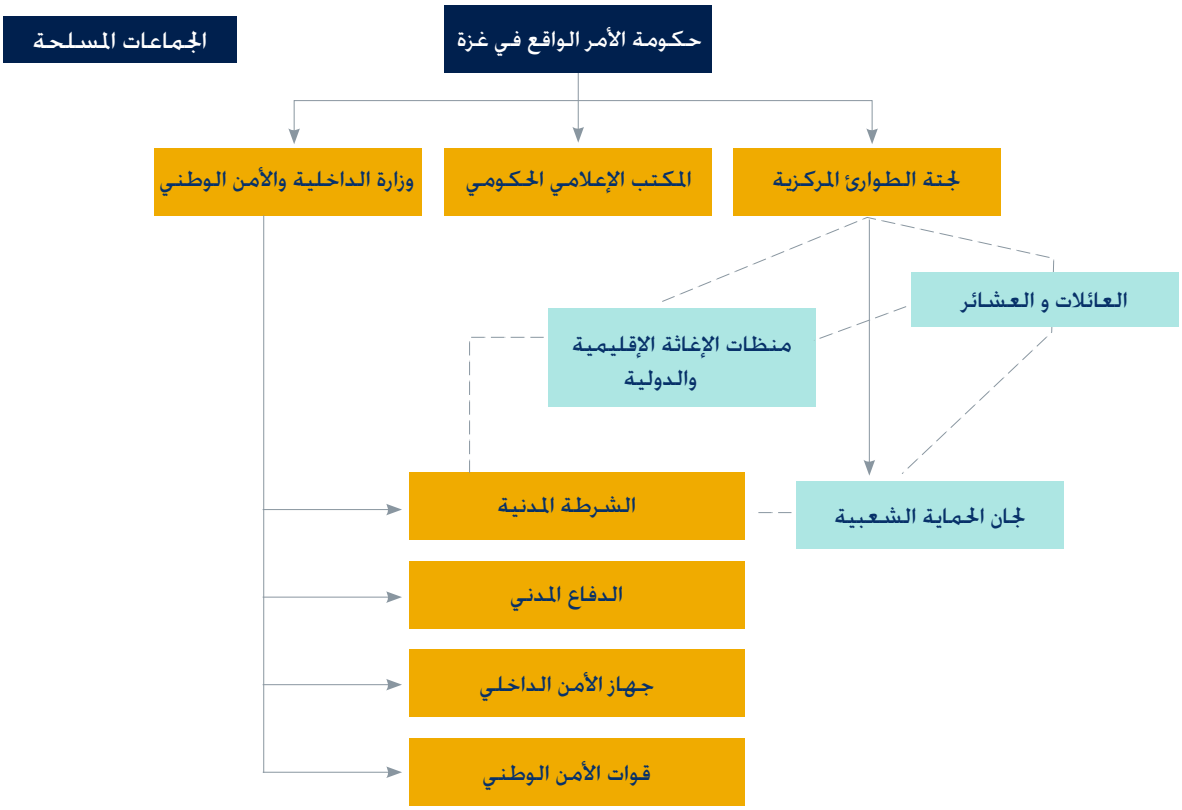

٤.١. الحالة الراهنة لقطاع العدالة

خضع قطاع العدالة لتحولات مشابهة، إذ توقف معظم مؤسساته عن تأدية عملها بسبب تشتُّت الموظفين العاملين فيها وتفرُّقهم، ناهيك عن أن من يحاول العمل منهم لا يملك القدرة على الوصول إلى المرافق ولا إلى الملفات القانونية المطلوبة. ومما له أهميته في هذا المقام أن المجلس الأعلى للقضاء أصدر في مطلع شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ قرارًا إداريًا بتعليق جميع الأعمال أمام المحاكم النظامية حتى إشعار آخر. وحلت الآليات غير الرسمية لحل النزاعات من خلال الممارسات العشائرية محل القضاء النظامي. وبالتالي، أصبحت العشائر والعائلات تشكل جانبًا حاسم الأهمية في منظومة العدالة الراهنة. ولا يزال نظام القضاء الشرعي يؤدي عمله، وإن كان ذلك يتم على نحو مرتجل وفي مواقع ليست ثابتة، من أجل الوفاء بالاحتياجات الماسة إلى العدالة، من قبيل إصدار عقود الزواج وشهادات الطلاق. ويعرض الرسم البياني ٤ أدناه الحالة الراهنة لقطاع العدالة.

الرسم البياني (٤): قطاع العدالة الراهن في غزة

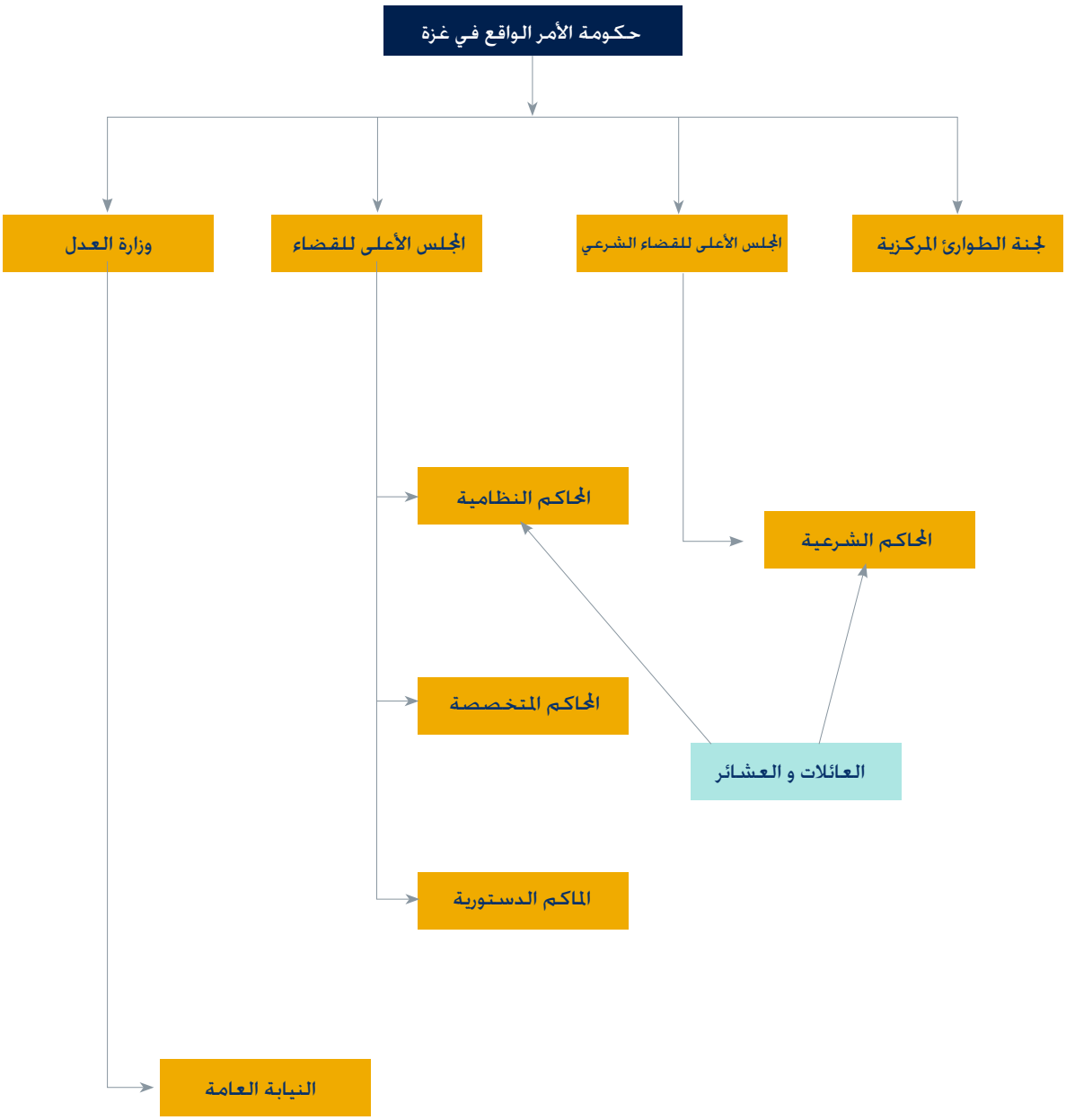

٢. المستجدات التشريعية: إجراءات الإصلاح والقرارات الحكومية منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣

لا يزال إطاران قانونيان أحدهما منفصل عن الآخر يحكمان قطاعي الأمن والعدالة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومنذ انطلاق شرارة الحرب في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، لم تصدر سلطات الأمر الواقع أي تشريعات جديدة. وفي ظل حالة التدهور التي شهدتها الضفة الغربية كذلك، أصدرت الحكومة الفلسطينية التاسعة عشرة التي شُكلت مؤخرًا سلسلة من القوانين والقرارات التي تعنى بتوطيد عرى الاستقرار والنهوض بأداء المؤسسات الأمنية. كما طرحت الحكومة خطة إصلاح شاملة للارتقاء بشفافية مؤسساتها واستقرارها وتحقيق الاتساق بينها. ومن الناحية النظرية، تسري التغييرات التشريعية على الضفة الغربية وقطاع غزة كليهما.

٢.١. برنامج حكومة جديدة

في شهر آذار/مارس ٢٠٢٤، أعلن الرئيس محمود عباس تشكيل الحكومة التاسعة عشرة بموجب المرسوم الرئاسي رقم (٣) لسنة ٢٠٢٤. وأكد الرئيس عباس أن الحكومة الجديدة ينبغي ألا يقتصر عملها على الضفة الغربية وحدها، بل أن يشمل جميع المناطق التي تقع تحت ولايتها، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة. كما أشار الرئيس إلى أن الحكومة تملك كامل الصلاحيات التي تخولها تنفيذ الإصلاحات المؤسسية واسعة النطاق من أجل النهوض بأداء المؤسسات وترسيخ شفافيتها وضمان اتساقها. وشدد الرئيس عباس على ضرورة توسيع نطاق المساعي التي تبذلها الحكومة في سبيل تقديم الإغاثة الإنسانية في قطاع غزة وإعادة إعماره. ونتيجة لذلك، أعادت الحكومة هيكلة الوزارات واستحدثت عدة وزارات جديدة، بما فيها وزارة شؤون الإغاثة.

وأخيرًا، عُهد إلى الحكومة بمهمة التحضير لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في جميع المحافظات، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة. وأعلن الرئيس عباس أن منظمة التحرير الفلسطينية ستظل هي المسؤولة عن عملية السلام والمصالحة الوطنية الفلسطينية.

٢.٢. الإصلاحات والمستجدات القانونية المتعلقة بقطاع الأمن

منذ أن أدت الحكومة التاسعة عشرة اليمين القانونية، صدرت عدة قرارات وقوانين جديدة بخصوص القطاع الأمني. وتعد هذه القرارات والقوانين، من الناحية النظرية، سارية ونافذة في كلا الضفة الغربية وقطاع غزة. وتنص المادة (٤٣) من القانون الأساسي على أنه للرئيس، في حالات الضرورة التي لا تحتمل التأخير في غير أدوار انعقاد المجلس التشريعي، إصدار قرارات لها قوة القانون، ويجب عرضها على المجلس التشريعي في أول جلسة يعقدها بعد صدور هذه القرارات وإلا زال ما كان لها من قوة القانون. وجاءت أهم التغييرات في إطار القانون بقانون رقم (٧) لسنة ٢٠٢٤. وللاطلاع على قائمة وافية بالتغييرات التي طرأت على الإطار القانوني الناظم لقطاع الأمن، انظر الملحق (١) أدناه.

وقد عدل القرار بقانون رقم (٧) لسنة ٢٠٢٤ قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية رقم (٨) لسنة ٢٠٠٥، الذي لا يزال التشريع الرئيسي الذي ينظم هيكلية القطاع الأمني برمته ويحدد الصلاحيات والمهام

والمسؤوليات الموكلة إلى قوى الأمن على اختلافها. ومن جملة التغييرات الثانوية التي شهدها الإطار القانوني المذكور، منحت التعديلات التي صدرت بموجب القرار بقانون رقم (٧) لسنة ٢٠٢٤ الرئيس، بصفته القائد الأعلى، قدرًا أكبر من الرقابة المباشرة على القوات الأمنية. كما عمل على تركيز السلطة في الرئاسة، إذ منح الرئيس صلاحيات تتعارض مع القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣. وعلى وجه الخصوص، يلتف القرار بقانون على الدور الذي تضطلع به الحكومة في إدارة القوات الأمنية، وهو ما يتناقض أحكام المادة ٦٩(٧) من القانون الأساسي. ونتيجة لذلك، لا يمكن إخضاع قوى الأمن للمساءلة أمام المجلس التشريعي في المستقبل.

٣.٢. التحديات والخيارات الممكنة للإصلاح

لا تزال الحكومة الفلسطينية تواجه تحديات جسيمة تنطوي على عقبات كأداء في إنفاذ أي مسعى من مساعي الإصلاح. ومن بين هذه التحديات استمرار الاحتلال الإسرائيلي، بما يشمله من القيود المشددة التي تواجهها الحكومة في بسط سيطرتها على المنطقتين (ب) و(ج)، والانقسام السياسي الفلسطيني، الذي بات أكثر حدة واستفحالًا منذ الانقسام الذي دب بين غزة والضفة الغربية في سنة ٢٠٠٧، ناهيك عن الافتقار إلى الموارد المالية، والذي يعود جانب من الأسباب التي تقف وراءه إلى احتجاز العوائد الضريبة على يد إسرائيل. ومع ذلك، ما فتئت جهود الإصلاح المعلقة وجوانب القصور التي تشوب التعاون الأمني مع إسرائيل تقوض الثقة العامة في مؤسسات الدولة. فمعظم الفلسطينيين في الضفة الغربية لا يبدون رضاهم عن أداء المؤسسات الحكومية وتعتقد أغلبية منهم بأن الفساد مستشرٍ فيها.[1]

ويستدعي التعامل مع الثقة العامة تنفيذ إصلاحات ديموقراطية مستدامة بدعم من المساعدات الدولية من أجل النهوض بقدرة القطاعين العام والأمني على الاستجابة لاحتياجات الفلسطينية كافة. ويتطلب هذا الأمر، في الوقت نفسه، معالجة القيود الهيكلية التي تعاني الحكومة منها، بما فيها مراجعة الأطر الأساسية وتحديثها (اتفاقية أوسلو، والبروتوكولات الملحقة بها وغيرها)، والتي تتسبب بمجموعها في عوق قدرة الحكومة على تنفيذ إجراءات الإصلاح على نحو يتسم بكفاءته وجدواه.

1 المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات المسحية (2024)، استطلاع الرأي العام رقم 92، وانظر أيضًا استطلاعي الرأي العام رقم 91 و90.

٣. القطاع الأمني في غزة منذ تشرين اول /اكتوبر ٢٠٢٣

استهدفت العمليات العسكرية الإسرائيلية مؤسسات القطاع الأمني في غزة على نحو ممنهج، مما ألحق أضرار فادحة ببنيتها التحتية وأسفر عن قتل أفرادها وتقويض قدراتها العامة. وألقى هذا التدهور بظلاله على المؤسسات العسكرية والمؤسسات التي تقدم خدمات مدنية صرفة. وسوف نتناول التدهور الذي أصاب كل مؤسسة من هذه المؤسسات بالمزيد من البيان والتفصيل فيما يلي من هذا التقرير. وقد نفذت المؤسسات الأمنية سلسلة من التدابير الطارئة من أجل التأقلم مع تلك التحديات، ولكن حالة هذه المؤسسات التي يشوبها الضعف تعني أنها لا تستطيع الوفاء إلا بجزء يسير من المتطلبات الأمنية الراهنة. وفي المحصلة، ظهرت جهات فاعلة جديدة لكي تسد الفجوات التي تركتها المؤسسات الرسمية. ولذلك، تقدم الخدمات الأمنية في غزة مجموعة من الأجهزة الرسمية التي تعمل بمستوى متدنٍ من القدرات إلى جانب جهات فاعلة جديدة شتى تتدخل من أجل سد النقص القائم.

يدرس هذا الفصل من فصول التقرير القطاع الأمني ضمن هذا السياق الأوسع. ويتطرق الفصل، بعد أن يبين الدمار الذي حل بالبنية التحتية لقطاع الأمن على وجه التفصيل، إلى الجهات الرئيسية التي تقدم الخدمات الأمنية حسب أهميتها الحالية: لجنة الطوارئ المركزية (المبحث ٣-٢)، والشرطة المدنية (المبحث ٣-٣)، والدفاع المدني (المبحث ٣-٣)، والمنظمات الإغاثية (المبحث ٣-٥)، والعشائر والعائلات (المبحث ٣-٦)، ولجان الحماية الشعبية التي أنشئت مؤخرًا (المبحث ٣-٧)، والمكتب الإعلامي الحكومي (المبحث ٣-٨)، والجماعات المسلحة (المبحث ٣-٩)، وقوات الأمن الوطني (المبحث ٣-١٠)، وجهاز الأمن الداخلي (المبحث ٣-١١) وهيئة القضاء العسكري (المبحث ٣-١٢).

٣.١. الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للقطاع الأمني

لحقت أضرار جسيمة بالبنية التحتية في غزة منذ تشرين ول / اكتوبر ٢٠٢٣. وقدرت البيانات الأولية التي جمعها البنك الدولي حتى نهاية شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤ إجمالي الأضرار بما قيمته ١٨,٥ مليار دولار، وأصابت الأضرار الفادحة بما يربو على ٦٠ في المائة من مجموع المباني السكنية في غزة. وأشارت التقديرات إلى أن ما نسبته ٨٠ في المائة من هذه الأضرار حلت بمحافظات غزة وشمال غزة وخانيونس.[٢] وهذه التقديرات قديمة. ففي يوم ٢٤ أيار/مايو، أطلقت إسرائيل عملية عسكرية واسعة في جميع المناطق الجنوبية من قطاع غزة، وفي رفح على وجه الخصوص. ولا تزال العمليات العسكرية متواصلة في مواقع مختلفة داخل القطاع، مما يزيد من حجم الأضرار والدمار. فحتى يوم ٣ تموز/يوليو، أشارت التحليلات إلى أن ٥٩ في المائة من جميع المباني في غزة (وليست السكنية منها فحسب) كانت متضررة.[٣] وخلّفت الحرب ما يزيد عن ٤٢ مليون طن من الركام، الذي سيستغرق عقدًا كاملًا لإزالته، حسبما ورد على لسان برنامج

2 The World Bank (2024) Gaza Strip Interim Damage Assessment.

3 Van den Hoek, J. (2024) Gaza Damage Assessment. Available at: https://x.com/JamonVDH/status/1811458108734210437 (accessed 10.09.2024).

وانظر أيضًا

Palumbo et al. (2024) At least half of Gaza›s buildings damaged or destroyed, new analysis shows. BBC. Available at: https://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-68006607 (accessed 10.09.2024).

الأمم المتحدة للبيئة.[٤] وكمية كبيرة من هذه الأنقاض ملوثة تطلق مواد سامة.[٥] وتضع هذه البيانات الدمار الذي لحق بجانب كبير من قطاع الأمن في غزة في هذا السياق. ويشير الذي أجراه مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن إلى أن ما لا يقل عن ١٩٠ بناية حكومية طالها الدمار.

١. **مراكز الشرطة ومنشآتها:** قُصف جميع مراكز الشرطة في غزة والبالغ عددها ٢١ مركزًا بالقنابل أو القذائف. واستُهدفت كل منشآت التدريب أو التخزين التابعة للشرطة. كما أسفر هذا الاستهداف عن تدمير كميات كبيرة من المعدات.

٢. **منشآت الدفاع المدني:** دُمِّر ما لا يقل عن ١٣ من أصل ١٨ مركزًا من مراكز الدفاع المدني في شتى أرجاء قطاع غزة أو أصابتها أضرارًا جزئية. ونُهب مركزان من هذه المراكز على الأقل. واستهدفت القوات الإسرائيلية ١٣١ سيارة إسعاف.

٣. **المستشفيات:** تعرض ٣٣ من أصل ٣٦ مستشفى في غزة للدمار الكلي أو الجزئي. وبحلول مطلع شهر حزيران/يونيو ٢٠٢٤، لم يكن سوى ثلاثة مستشفيات تزاول عملها. وتعمل هذه المستشفيات الثلاثة المتبقية بقدر يتجاوز قدراتها إلى حد بعيد ودون ما يكفيها من الإمدادات الطبية.

٤. **المناطق الآمنة وقوافل المعونات:** دأبت الغارات الجوية الإسرائيلية على قصف المناطق التي تقدم منظمات الإغاثة الخدمات فيها، بما فيها المناطق التي صنفتها إسرائيل باعتبارها مناطق إنسانية أو «آمنة.» وبحلول نهاية شهر أيار/مايو ٢٠٢٤، كانت القوات الإسرائيلية قد شنت ثماني غارات على الأقل على قوافل المعونات ومقرات العاملين في مجال تقديمها في غزة منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣. وهذا يشمل الهجوم على قافلة للمعونات سيّرها المطبخ المركزي العالمي في شهر نيسان/أبريل ٢٠٢٤، فضلًا عن الغارات الجوية التي استهدفت مخيم السلام الكويتي، وهو عبارة عن منطقة مصنفة على أنها آمنة، في شهر أيار/مايو ٢٠٢٤،[٦] ومدرسة المفتي في مطلع شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤ والتي كانت تُستخدم مركزًا للإيواء تديره وكالة الأونروا.[٧]

4 UNITAR (2024) Gaza: Debris Generated by The Current Conflict Is 14 Times More Than the Combined Sum of All Debris Generated by Other Conflicts Since 2008. https://unitar.org/about/news-stories/news/gaza-debris-generated-current-conflict-14-times-more-combined-sum-all-debris-generated-other (accessed 13.09.2024).

5 Salem M. et al. (2024) A year on, Gazans wonder how to clear tonnes of war rubble from Israeli offensive. Reuters. Available at: https://www.reuters.com/investigations/after-year-war-gazans-wonder-how-deal-with-tonnes-rubble-202406-10-/ (accessed 10.10.2024).

6 هيومن رايتس ووتش (2024)، «غزة: إسرائيل تهاجم مواقع معروفة لعمال إغاثة: أوقفوا الهجمات غير القانونية واضمنوا المساءلة»، على الموقع الإلكتروني: https://www.hrw.org/ar/news/2024/05/14/gaza-israelis-attacking-known-aid-worker-locations (وقد زرناه واطلعنا عليه في 1 أيلول/سبتمبر 2024).

7 Durbin, A. and Wyre D. (2024) Israeli shelling of Gaza school kills at least 22. BBC. Available at: https://www.bbc.co.uk/news/articles/c5y8zj8qrn5o (accessed 15.10.2024).

٢.٣. نشأة لجان الطوارئ

الخلفية: في بداية الحرب، فعّلت حكومة الأمر الواقع بروتوكولات الطوارئ، بما فيها تشكيل لجنة طوارئ مركزية ولجان طوارئ محلية على مستوى المحافظات. وتعمل هذه اللجان، التي تضم في عضويتها موظفين يعملون لدى حكومة الأمر الواقع، بصفتها آليات حكومية مؤقتة بالنظر إلى أن معظم الوزارات، بما فيها وزارة الداخلية والأمن الوطني التي تشرف على المؤسسات الأمنية، قلصت جانبًا لا يستهان به من عملها الاعتيادي. وأعدت حكومة الأمر الواقع آلية لجان الطوارئ بموجب التشريعات المتصلة بها في أثناء أزمة كورونا في سنة ٢٠١٩.

تعمل لجان الطوارئ بوصفها أجهزة حكومية تنفيذية وتنسيقية أساسية. ويشمل عملها التنسيق مع مختلف المؤسسات التي ما زالت تؤدي عملها في أثناء الحرب، وتضم بعض موظفي الوزارات وما تبقى من القوات الأمنية. ومع ذلك، تنطوي جهود التنسيق في شتى أرجاء غزة على التحديات بسبب العمليات العسكرية التي ما انفكت إسرائيل تنفذها وبحكم سيطرتها على بعض المناطق فيها. فعلى سبيل المثال، بسطت إسرائيل سيطرتها الدائمة على «محور نتساريم» الذي أقامته مؤخرًا، مما أفضى إلى تقسيم غزة إلى منطقتين شمالية وجنوبية فعليًا. وعلاوةً على ذلك، تسيطر إسرائيل على محور فيلادلفيا على امتداد الحدود بين غزة ومصر. كما تسبب استهداف أعضاء لجان الطوارئ من جانب إسرائيل في عوق عمل هذه اللجان.

التكيف

عملت لجان الطوارئ، على مدار الحرب، على تغيير أساليب عملها:

١. نزع الطابع المركزي: شهدت العمليات قدرًا متزايدًا من التحول إلى نهج لامركزي يُدار بقيادة محلية. فبينما تحافظ لجان الطوارئ المحلية على تنسيق فضفاض مع لجنة الطوارئ المركزية، تتولى كل محافظة إدارة عمليات الاستجابة الحكومية فيها بصفة مستقلة عن غيرها.

المهام والوظائف الراهنة

تركز اللجان، بصفتها آليات للاستجابة الطارئة، على أكثر المجالات حيوية:

- **الأعمال الحكومية:** تسعى لجان الطوارئ المركزية والمحلية على مستوى المحافظات إلى تنسيق الخدمات الحكومية الأساسية وتنظيمها.

- **تنسيق الاستجابة الإنسانية:** من جملة الأدوار التي تؤديها لجان الطوارئ في هذه الآونة تنسيق الاستجابة الإنسانية مع الجهات الفاعلة ذات العلاقة، بما فيها المنظمات الدولية. وبناءً على المناقشات التي أجراها مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن مع الأطراف المعنية الدولية، لا يبدو أن هذه اللجان تشارك المجتمع الدولي مشاركة فعالة، وقد يتبدى دورها في تنسيق المعونات بصورة مباشرة مع الجهات الفاعلة المحلية.

- **الاتصالات الرسمية:** تصدر لجان الطوارئ القرارات الحكومية وتعممها من خلال أحد الناطقين الرسمين باسم الحكومة.

- الإشراف على القوات الأمنية: تساعد لجان الطوارئ وزارة الداخلية في الإشراف على العمليات التي تنفذها القوات الأمنية وتيسيرها، بما فيها عمليات الإنقاذ الأساسية وخدمات الشرطة. كما صادقت لجنة الطوارئ المركزية على تدابير طارئة، من قبيل تشكيل لجان الحماية الشعبية.

٣.٣. الشرطة المدنية

الخلفية: تعد الشرطة المدنية الجهاز الرئيسي المكلف بإنفاذ القانون في حكومة الأمر الواقع في غزة وتتولى الأعمال الاعتيادية للشرطة، كمكافحة الجريمة والمحافظة على النظام العام. وكان مِلاك الشرطة يبلغ، قبل الحرب، نحو ٨,٧٤١ فردًا يعملون في ٢١ مركزًا في قطاع غزة. وتعد الشرطة المدنية، كما هو حال الدفاع المدني، واحدة من أقل المؤسسات الأمنية المسيّسة في غزة، إذ ينحصر نطاق تركيزها في المهام المدنية. وليس للأغلبية الساحقة من أفراد الشرطة أي ارتباطات سياسية.

واجه عمل الشرطة ظروفًا عسيرة وغير مواتية منذ تشرين اول /اكتوبر ٢٠٢٣. فلا تزال قنوات الاتصال الرسمية التي تملكها الشرطة معطلة. وما فتئت قوة الشرطة تزاول عملها بعدد ضئيل للغاية من الأفراد. ولا تلتحق نسبة كبيرة من مرتبات الشرطة، أو نحو ٨٠ في المائة من أفرادها، بمراكز عملهم حاليًا، وتعرض عدد ليس بالقليل منهم للتهجير. وقُتل عدد كبير آخر منهم على يد القوات الإسرائيلية وهم على رأس عملهم. ولا تخفي إسرائيل وصف أفراد الشرطة باعتبارهم أهدافًا عسكرية مشروعة وجزءًا من هيكلية الحكومة التي تديرها حماس، على الرغم من أن الشرطة تعد قوة مدنية خالصة. وبالنظر إلى أن عمل الشرطة يتعرض لمخاطر أمنية جسيمة، يتقاعس أفراد الشرطة الذين يستطيعون تولي مهامهم الشرطية عن القيام بذلك.

التكيف

عمد من تبقى في قوة الشرطة إلى الارتجال والتكيف من أجل أداء المهام الملقاة على عاتقهم. ويلاحَظ التكيف في أربع مجالات:

- **مراكز الشرطة المتنقلة:** بدأت قوات الشرطة الاعتماد على مراكز الشرطة المتنقلة بغية إثبات حضورها ووجودها والسماح للمواطنين الفلسطينيين بالتوجه إليها. وتتركز هذه القوات فيما يسمى بالمناطق الآمنة أو المناطق الإنسانية في جنوب قطاع غزة، كما تتفادى الظهور في المناطق التي تدور العمليات العسكرية فيها.

- **أرقام الاتصال بالهواتف المحمولة للشرطة:** نشرت قوات الشرطة عدة أرقام للهواتف المحمولة لكي تحل محل الخط الساخن المجاني للشرطة والذي بات خارج الخدمة، ويستطيع المواطنون الإبلاغ عن الجرائم وطلب مساعدة الشرطة من خلال هذه الأرقام. ويعد هذا من جملة أساليب التكيف التي اعتُمدت من أجل الحد من استهداف أفراد الشرطة وهم يؤدون الخدمات الشرطية.

- **مهام الشرطة المحلية:** يعمل أفراد الشرطة في هذه الآونة دون ارتداء زيهم الرسمي في معظم الأحيان من أجل تقليص خطر استهدافهم من جانب الجيش الإسرائيلي. وعندما يزاول أفراد الشرطة عملهم دون ارتداء الزي الرسمي، فهم عادة ما يرتدون علامات مميزة للتعريف بأنفسهم على أنهم من الشرطة ويحملون شارات الشرطة على نحو ظاهر للعيان. ولا يرتدي أفراد الشرطة زيهم الرسمي إلا في المناطق الإنسانية الآمنة، كمراكز الإيواء التي تديرها الأونروا.
- **مركز الاحتجاز المؤقتة:** أقامت الشرطة مراكز احتجاز مرتجلة لتوقيف الأفراد الذين يرتكبون الجرائم، حيثما كان ذلك ضروريًا وممكنًا.
- **مهام الشرطة المجتمعية – لجان الحماية الشعبية:** للتعامل مع النقص في أعداد أفراد الشرطة، شجعت الشرطة المدنية، وبالتنسيق مع لجنة الطوارئ المركزية، تشكيل لجان الحماية الشعبية في المجتمعات المحلية، وشكلت بذلك نموذجًا من نماذج الشرطة المجتمعية على الوجه المبين أدناه. وتشير التقارير إلى أن بعض أفراد الشرطة استأنفوا عملهم في هذه اللجان، على أمل التخفيف من مخاطر استهدافهم على يد القوات الإسرائيلية.

المهام والوظائف الراهنة

يخضع عمل الشرطة للقيود التي تكبله وينفَّذ في ظل التهديدات التي تطال حياة أفرادها. وبذلك، لا تمارس قوات الشرطة سوى مهام الشرطة البدائية. وفي الوقت نفسه، كان يتعين على هذه القوات أن تنهض بعملها وتتولى مهام جديدة.

- **تنسيق المعونات الإنسانية وحمايتها:** تتمثل إحدى الوظائف الرئيسية التي تضطلع الشرطة المدنية الفلسطينية بها في تنسيق دخول المساعدات الإنسانية إلى مناطق محددة وتأمين الحماية لها، ويجري ذلك غالبًا بالتعاون مع الهيكليات العشائرية والعائلية ولجان الحماية الشعبية. وباتت هذه الحماية تكتسب أهمية متزايدة بالنظر إلى أن قوافل المعونات تتعرض للنهب في أحيان كثيرة، إذ غدت أعمال النهب تتسم بقدر أكبر من التنظيم والعنف. وفي بادئ الأمر، كانت أعمال النهب تقع في حالات متفرقة، أما الآن فتجبر عصابات الجريمة المنظمة قوافل بأكملها على إعادة توجيه مسارها إلى مستودعات معدّة سلفًا، وتفرغها من السلع وتبيعها في السوق السوداء. وتعمل الشرطة على تأمين المعونات الإنسانية وحمايتها من هذه الاعتداءات والمساعدة في المحافظة على النظام بين الحشود التي يعصف اليأس بها في أثناء توزيع المعونات.
- **المحافظة على النظام:** تحافظ قوات الشرطة على حالة النظام بالتنسيق مع لجان الحماية الشعبية. وتتعرض المناطق التي تشهد اكتظاظًا شديدًا في جنوب قطاع غزة لارتكاب الجرائم وانتشار الاضطرابات. وكثيرًا ما يشدد المسؤولون في المنظمات الإنسانية على خطر انزلاق غزة إلى حالة من الفوضى التامة. ففي المناطق المكتظة بالسكان، تعمل الشرطة على فض أعمال الشغب وتتعامل مع الاضطرابات العامة باستخدام الهراوات، والأسلحة النارية إذا لزم الأمر. وفي حالات الضرورة، تصدر الشرطة التحذيرات إلى المتهمين بارتكاب أفعال إجرامية، وتعتقل من يُتهمون باقتراف جنايات خطيرة

كالقتل، وتحتجز هؤلاء الجناة وتؤمّن حراستهم في مراكز مؤقتة للتوقيف والاحتجاز. وتمارس الشرطة نشاطها في تنظيم حركة السير في المناطق المكتظة بالسكان في أعقاب موجات التهجير الجديدة، كما هو الحال في رفح.

- **حل النزاعات:** تعتمد الشرطة على النماذج التقليدية في حل النزاعات، والتي تنطوي على قدر من الحجية في المجتمع الفلسطيني. ولهذه الغاية، تتعاون الشرطة مع العائلات ذوات النفوذ ووجهاء المجتمع، فضلًا عن الوسطاء التقليديين، من أجل حل المنازعات التي تنشب بين الأفراد والعائلات بطريقة ودية، بما يشمل بعض المنازعات التي تشهد اللجوء إلى أعمال العنف. ولهذه النُّهُج المتبعة في حل النزاعات أهمية حاسمة بالنظر إلى أن مراكز الاحتجاز والجهاز القضائي متوقفة عن العمل في مجملها ولا يمكن بحكم ذلك توجيه التهم إلى الجناة ولا محاكمتهم ولا توقيفهم.
- **مراقبة الأسعار:** تتولى الشرطة مراقبة الأسعار في الأسواق ومعالجة الشكاوى المتعلقة بالتلاعب بالأسعار وحالات الابتزاز، وتسعى إلى ضمان الممارسات التجارية النزيهة.

أثر القصور في عمل الشرطة

على الرغم من هذه الجهود، تحد الحرب من قدرة الشرطة على تقديم خدمات الأمن والأمان وإنفاذ القانون إلى حد لا يستهان به، كما تقوض قدراتها على نحو ممنهج. فوفقًا للبيانات التي جُمعت من الميدان، لا تزال إسرائيل تستهدف قوات الشرطة، حتى عندما تعمل على تنسيق المعونات الإنسانية وحمايتها وتوزيعها وبوجود حشود كبيرة. وحتى هذا اليوم، لا تملك الشرطة القدرة على المحافظة على النظام العام إلا في حالات مختارة وفي بعض المناطق من قطاع غزة. فعلى سبيل المثال، يقع جانب كبير من أعمال النهب التي تستهدف المعونات الإنسانية في الممرات الضيقة القريبة من المعابر الحدودية، حيث يعد وجود الشرطة فيها محدودًا بسبب خطر استهدافها من جانب إسرائيل. وفضلًا عن ذلك، تكافح الشرطة في سبيل صون الحقوق والحريات الأساسية. ويؤثر هذا الواقع في أحيان كثيرة على الفئات الأضعف. وغالبًا ما يكافح الأفراد، ولا سيما النساء، من أجل البت في مطالبهم، وخاصة في مسائل الأحوال الشخصية، كالنفقة أو الحضانة، إذ يفتقر هؤلاء الأفراد في كثير من الحالات إلى القدرة على اللجوء إلى أحد أجهزة الدولة. ومستويات الجريمة آخذة في الازدياد، وخاصة في المنطقة الشمالية من قطاع غزة، حيث تفيد التقارير المتواترة إلى حوادث النهب التي تطال الممتلكات الخاصة والحكومية.

٤.٣. الدفاع المدني

الخلفية: يتولى جهاز الدفاع المدني في غزة المسؤولية عن حماية المدنيين وممتلكاتهم، وتوكَل إليه مهمة حماية المدنيين والبنية التحتية العامة والخاصة، فضلًا عن المحافظة على أعمال الحكومة في حالات الكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن فعل الإنسان. ومن أبرز ما يشمله ذلك عمليات الإنقاذ وإطفاء الحرائق. وقبل الحرب، كان ملاك الدفاع المدني يبلغ ٧٣٦ فردًا يعملون في ١٨ مركزًا تتوزع على جميع أنحاء قطاع غزة. وكانت موارد الدفاع المدني محدودة حتى قبل اندلاع الحرب. ووفقًا للمعايير الدولية، يجب أن يخدم فرد واحد من أفراد الدفاع المدني ١,٠٠٠ نسمة من السكان. ومع أن تعداد سكان قطاع غزة يصل إلى ٢,١ مليون نسمة، لا يخدم سوى فرد واحد من أفراد الدفاع المدني ما يقرب من ٢,٨٠٠ مواطن.

منذ تشرين اول / اكتوبر ٢٠٢٣، يواجه الدفاع المدني صعوبات جمة في عمله. فبحلول مطلع شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٤، كان أكثر من ٦٠ فردًا من أفراد الدفاع المدني – أي ما يزيد عن ١٠ في المائة من طواقمه – قد قُتلوا وهم يؤدون واجبهم.[٨] وقُتل ما لا يقل عن ٥٠٠ من العاملين في مجال الرعاية الصحية حتى نهاية شهر حزيران/يونيو ٢٠٢٤،[٩] ويشكل غياب أي آلية للتنسيق مع القوات الإسرائيلية خطرًا داهمًا يحفّ فرق الدفاع المدني. فوفقًا للمعلومات التي حصل مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن عليها، لا تنسق إسرائيل إلا مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ولكنها لا تعتمد أي آلية مباشرة للتنسيق مع جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني التي يعمل الدفاع المدني بالتنسيق معها. وزاد غياب التنسيق المباشر من خطر استهداف طواقم الدفاع المدني في أثناء تأدية واجبهم، وهذا يجبر أفراده على تنفيذ عمليات الإنقاذ تحت القصف وفي ظل خطر جسيم.

التكيف

اضطر الدفاع المدني إلى التكيف لكي يتسنى له الاستمرار في تنفيذ بعض عمليات الإنقاذ. ويلاحظ هذا التكيف في أربعة مجالات:

- **تحديد الأولويات:** سرعان ما باشرت قوات الدفاع المدني تحديد الأولويات في عملها. وقد اضطر الجهاز، بسبب انتقال العمليات العسكرية والتهديد الخطير الذي يطال حياة أفراده وهم على رأس عملهم، إلى التركيز على المناطق التي يستطيع البحث فيها وتأخير الاستجابة للاتصالات التي تطلب المساعدة من المناطق التي تدور رحى القتال فيها. وبالمثل، كان يتعين على الدفاع المدني أن يعطي الأولوية لإنقاذ الغزيين المصابين وترك الجثث تحت الأنقاض. وتشير التقديرات إلى أن عدد أولئك الذين ما زالوا تحت الأنقاض لا يقل عن ١٠,٠٠٠ ضحية أخرى من ضحايا الحرب.

8 استنادًا إلى المقابلات التي أجراها مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن.

9 Medical Aid for Palestinians (2024) 500 healthcare workers killed during Israel's military assault on Gaza. Available at: https://www.map.org.uk/news/archive/post/1598-500-healthcare-workers-killed-during-israelas-military-assault-on-gaza (accessed 01.09.2024).

- **أرقام الهواتف المحمولة:** نشر الدفاع المدني، ومثله في ذلك مثل الشرطة، أرقامًا مختلفة لهواتف محمولة من أجل الاستجابة لطلبات المساعدة بالنظر إلى أن الخط الساخن الرسمي توقف عن العمل.

- **العمل اليدوي:** بسبب نقص المعدات الثقيلة وحتى المعدات الخفيفة بقدر متزايد وتدهور حالتها بفعل الضغط الناجم عن استخدامها فيما لا يحصى من مهمات الإنقاذ، ناهيك عن تدميرها على يد القوات الإسرائيلية، اضطُر أفراد الدفاع المدني إلى الاعتماد على العمل بأيديهم في المحاولات التي يبذلونها في سبيل إنقاذ الضحايا المحاصرين تحت الأنقاض.

- **المتطوعون:** يحاول أفراد الدفاع المدني، مواجهة النقص الحاد الذي يواجهونه في نقص القوة البشرية بالاعتماد على المتطوعين، متى كان ذلك ممكنًا. وهؤلاء المتطوعون هم في الغالب من جيران من يبقى تحت أنقاض المنازل المقصوفة والمنهارة.

المهام والوظائف الراهنة

حتى يوم ١٤ أيار/مايو ٢٠٢٤، أفادت مديرية الدفاع المدني بأن فرق الجهاز نفذت ٣٧,٥٠٠ مهمة إنقاذ في غزة منذ يوم تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤ – وهو ما يعادل ٢٤ سنة من العمل قبل الحرب.

- **عمليات الإنقاذ:** منذ تشرين اول / اكتوبر ٢٠٢٣، لا تزال فرق الدفاع المدني تنفذ عمليات الإسعاف الأولي وإطفاء الحرائق والإنقاذ، وتنتشل المواطنين من تحت الأنقاض، وتخلي المصابين إلى المستشفيات وتعاين المباني التي تتعرض للقصف. وسرعان ما تحول النشاط الرئيسي الذي ينفذه الدفاع المدني في غزة إلى مهمات الإنقاذ من أجل إنقاذ الناس من تحت ركام المنازل المستهدفة وإخلاء المصابين إلى المستشفيات القليلة التي لم تزل تعمل جزئيًا.

- **إزالة الذخائر غير المنفجرة:** مما يزيد من تعقيد عمليات الإنقاذ العدد الكبير من الذخائر غير المنفجرة المنتشرة في شتى أرجاء غزة، والتي تختفي تحت الأنقاض في حالات كثيرة. ففي خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عمر الحرب فحسب، ألقت إسرائيل ما لا يقل عن ٤٥,٠٠٠ قنبلة على غزة، لم ينفجر نحو ١٠ في المائة منها تقريبًا.[١٠] وبسبب نقص المعدات، يتعين على أفراد الدفاع المدني إزالة هذه الذخائر بأيديهم. ونتيجة لذلك، لا تجري إزالة تلك الذخائر إلا في حالات الضرورة القصوى.

10 Daou, Marc (2024) Unexploded bombs, a long-term threat to life in Gaza. France 24. Available at: https://www.france24.com/en/middle-east/20240311-unexploded-bombs-long-term-threat-gaza-strip-israel-humanity-inclusion (accessed 08.06.2024).

وانظر أيضًا

Amit, Hagai (2024) Israel›s Form of Combat in Gaza Is Unusually Wasteful. Haaretz. Available at: https://www.haaretz.com/magazine/202407-03-/ty-article-magazine/.premium/its-a-war-of-cruel-rich-people-israels-form-of-combat-in-gaza-is-unusually-wasteful/0000018e-1aa8-d1cc-abfe-dfadbc010000 (accessed 25.06.2024).

أثر القصور في خدمات الإنقاذ

أثر النقص الحاد في القوة العاملة والمعدات، إلى جانب القيود المفروضة على الوصول وظروف العمل المحفوفة بالمخاطر، تأثيرًا شديدًا على عمل الدفاع المدني. فعلى الرغم من التركيز على مهمات الإنقاذ، لا تملك قوات الدفاع المدني في كثير من الأحيان القدرة على انتشال الضحايا في الوقت المطلوب.
وغالبًا ما تعد عمليات إنقاذ الأفراد المحاصرين تحت أنقاض المباني التي تتألف من طبقات متعددة مهمة مستحيلة تمامًا دون المعدات الثقيلة التي تستلزمها. ويتسبب هذان التحديان في زيادة حصيلة الضحايا في أوساط المدنيين الفلسطينيين. وعلاوةً على ذلك، تفضي آلاف الجثث التي تتحلل تحت الأنقاض في شتى أرجاء قطاع غزة إلى زيادة خطر انتشار الأمراض والأوبئة القاتلة في القطاع، وذلك حسبما دأب مسؤولو منظمة الصحة العالمية على التحذير منه.

٥.٣. منظمات الإغاثة

الخلفية: تزاول منظمات الإغاثة الإنسانية نشاطها وعملها في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عقود. وتعد وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) أبرز هذه المنظمات. ولا تزال هذه الوكالة، التي أنشئت في سنة ١٩٤٩، تقدم الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة. وكان عدد من المنظمات الإنسانية تقدم، قبل الحرب، الخدمات الحيوية للفلسطينيين في غزة. وفي سنة ٢٠٢٢، كان ما نسبته ٨٠ في المائة من سكان قطاع غزة يعتمدون، ولو بقدر محدود، على المساعدات التي تقدمها المؤسسات الدولية، بما فيها التعليم. وكان ٦٥ في المائة من سكان غزة يعيشون تحت خط الفقر دون كفالة مستوى يمكن الاعتماد عليه من الأمن الغذائي لهم.[11]

تعمل شبكة معقدة تفوق ٧٠ منظمة وبعثة إغاثية في قطاع غزة في هذه الآونة. ويمكن القول إن المنظمات الإنسانية باتت إحدى أهم الجهات الفاعلة التي تتصدى للاحتياجات الأمنية الملحّة، من قبيل التهجير الواسع النطاق وحالة انعدام الأمن الغذائي التي وصلت إلى حد الأزمة.

ومن جملة هذه المنظمات:

- **منظمات الأمم المتحدة**، **كوكالة الأونروا ومنظمة الصحة العالمية** وبرنامج الأغذية العالمي.
- **المنظمات الإنسانية**، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.
- **المنظمات الإقليمية**، بما فيها الهلال الأحمر الإماراتي والأردني والمصري.
- **بعثات المعونة والبعثات الطبية ثنائية الأطراف**، ومعظمها من الدول العربية. كما بذلت الولايات المتحدة جهودًا على صعيد تأمين المساعدات الإنسانية. فأنشأ الجيش الأمريكي ميناءً مؤقتًا في قطاع غزة بتكلفة بلغت ٣٢٠ مليون دولار تقريبًا. وبينما جرى تشغيل هذا الميناء إلى حد ما لمدة ٢٥ يومًا، فقد تم تفكيكه في وقت لاحق ولم لكن له كبير أثر في تحسين الأوضاع الإنسانية.
- **عدد كبير من المنظمات غير الحكومية الدولية**، مثل منظمة أطباء بلا حدود، وفيلق الرحمة (Mercy Corps)، وأوكسفام، والمطبخ المركزي العالمي، وجمعية العون الطبي للفلسطينيين، ووكالة التعاون التقني والإنمائي (ACTED) ومنظمة العمل ضد الجوع.

11 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2024). تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة (3/TD/B/71)، ص. 11-12.

وتواجه المنظمات الإغاثية العاملة في قطاع غزة تحديات شتى. فالسلطات الإسرائيلية تفرض قيودًا عسيرة على إدخال المعونات الإنسانية. وما فتئت منظمات الإغاثة تشتكي من العقبات الإسرائيلية التي تعقّد إدخال المعونات وتوزيعها، ولا سيما أوقات الانتظار الطويلة لإجراء الفحوص الأمنية وقوائم السلع المزدوجة الاستخدام التي تنطوي على قدر هائل من القيود وتحول دون إدخال المعدات الإنسانية الأساسية.[12]

وفضلًا عما تقدم، لا يزال الوصول إلى جميع المناطق في قطاع غزة صعبًا. فأي حركة خارج المناطق الإنسانية الآمنة يجب تنسيقها مع السلطات الإسرائيلية ويجب أن تمر عبر الحواجز الأمنية التي تقيمها إسرائيل داخل القطاع. وتتسبب ظروف الطرق في بطء حركة النقل والمواصلات في شتى أرجاء القطاع، والذخائر غير المنفجرة تجعل هذه الحركة خطيرة، مما يستدعي نشر فرق لاستكشاف الألغام. وتتدخل العمليات العسكرية الدائرة في مواعيد التسليم المقررة وتفرض التحديات أمام تخزين السلع. وعلى مدى الشهور الماضية، كان معبر كرم أبو سالم على الحدود الجنوبية الشرقية مع مصر هو المعبر الوحيد لإدخال المعونات الإنسانية. كما توقفت إسرائيل عن منح الإذن لجميع قوافل المعونات تقريبًا بالانتقال من جنوب غزة إلى شمالها. ولا يُسمح إلا لعدد ضئيل من المنظمات بإدخال السلع الإنسانية عبر المعابر الحدودية في شمال القطاع (معبر إيرز والبوابة ٩٦).

وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت المنظمات الإنسانية مرارًا وتكرارًا عن نهب الشاحنات المحملة بالمعونات، ونهب قوافل المعونات التي تضم العشرات من الشاحنات عن بكرة أبيها في بعض الحالات. ويشير بعض الأدلة إلى أن عصابات الجريمة المنظمة، التي قد تكون لها صلة بمجموعات محلية، كانت تبسط سيطرتها على بعض طرق التهريب التي كانت تفضي إلى قطاع غزة قبل الحرب. وعلى خلاف القطاع الخاص، لا توظف الأمم المتحدة والمنظمات الدولية أفراد الأمن لحماية قوافلها، وتعتمد عوضًا عن ذلك على الجهات الفاعلة الفلسطينية المحلية، كمنظمات المجتمع المدني ووجهاء العشائر (المخاتير) في استلام القوافل وحمايتها.

وأخيرًا، تعرض موظفو المنظمات الإنسانية وقوافلها للاستهداف، مما أسفر عن وقوع عدد كبير من الإصابات في صفوفهم. فبحلول نهاية شهر نيسان/أبريل ٢٠٢٤، أفادت الأمم المتحدة بأن ٢٥٤ عاملًا في مجال تقديم المعونات قُتلوا، وهو ما يمثل مستوى لم يسبق له مثيل من الخطر الذي يحدق بالعاملين في المجال الإنساني.[13] وكان من أبرز هذه الحوادث مقتل سبعة من العاملين في مجال تقديم الإعانة لدى المطبخ المركزي العالمي في يوم ١ نيسان/أبريل ٢٠٢٤. وتقع مثل هذه الحوادث على الرغم من وجود قنوات التنسيق التي تقدم مجموعة الشؤون اللوجستية من خلالها معلومات مفصلة عن مسارات القوافل ومناطق العمليات للجيش الإسرائيلي. ومع ذلك، فمعظم الضحايا هم من الموظفين الفلسطينيين المحليين الذين لا يحظى مقتلهم بنفس القدر من اهتمام وسائل الإعلام.

12 مسلك – مركز الدفاع عن حرية الحركة (2024). المرافعة القانونية: إتاحة المساعدات الآن، على الموقع الإلكتروني: https://:gisha.org/ar/aid-access-now-arabic/ (وقد زرناه واطلعنا عليه في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2024).

13 OCHA (2024) Humanitarian Access Snapshot - Gaza Strip, 1-30 April 2024. Available at: https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-access-snapshot-gaza-strip-1-30-april-2024 (accessed 01.09.2024).

التكيف

عمدت المنظمات الإنسانية إلى التكيف بطرق عدة لكي تواصل تقديم المعونات في ظل هذه الظروف العدائية:

- **تفعيل مجموعة الشؤون اللوجستية:** فعّلت الأمم المتحدة مجموعة مكرسة للشؤون اللوجستية في يوم ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ بقيادة برنامج الأغذية العالمي من أجل إسناد العمل على تقديم المساعدات الإنسانية. وتضمن هذه المجموعة إجراء التنسيق بين العديد من المنظمات الإنسانية، وإدارة الارتباط والتنسيق الإسرائيلية والسلطات والمنظمات الفلسطينية. وعلى الرغم من التنسيق مع إدارة الارتباط والتنسيق الإسرائيلية، تشير التقارير إلى عدم وجود تنسيق مباشر مع القوات الإسرائيلية على الأرض. وهذا يفرض مجموعة أخرى من الصعوبات عند نقل المعونات بالنظر إلى أن القادة الميدانيين في وسعهم أن يتجاوزوا الموافقة التي تمنحها الإدارة المذكورة بشأن الحركة داخل قطاع غزة.

- **التنسيق مع الشرطة المدنية ولجان الحماية الشعبية:** يعتمد إيصال المعونات بقدر متزايد على القوى المحلية، بما فيها الشرطة المدنية ولجان الحماية الشعبية لغايات تأمين الحماية لهذه المعونات وتوزيعها. ولا غنى عن هذه الحماية في خضمّ الوضع الأمني الذي يشهد انهيارًا متزايدًا. وقد أُبرمت اتفاقيات رسمية بين المنظمات الإنسانية ومقدمي هذه الخدمات الأمنية لضمان إيصال المعونات وتقديمها بأمان.

- **التنسيق مع المجتمع المدني:** تعاني المنظمات من إمكانية محدودة تيسر لها الوصول إلى المواطنين الفلسطينيين ومن قدرات محدودة لتوزيع المعونات في جميع أنحاء غزة. ولحل هذه المعضلة، تعقد منظمات المعونة الشراكات مع المؤسسات المحلية، من قبيل مركز العمل التنموي (معًا) واتحاد لجان العمل الزراعي وجمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية ومؤسسة جذور للإنماء الصحي والاجتماعي والإغاثة الزراعية الفلسطينية. وعادةً ما تتولى المؤسسات المحلية توزيع المعونات بصورة مباشرة، إذ تنسق مع العائلات والعشائر ولجان الطوارئ الفلسطينية التي تستطيع بعد ذلك توزيع هذه المعونات والوصول إلى السكان المحليين.

المهام والوظائف الراهنة

- **شراء السلع:** تشتري منظمات الإغاثة السلع لصالح الجهات الفاعلة المحلية التي توزعها.

- **تقديم المعونات الإنسانية:** تركز منظمات الإغاثة أساسًا على إيصال الضروريات الأساسية، كالمواد الغذائية والمياه النظيفة والمواد الأساسية. ويشمل هذا العمل توزيع الطرود الغذائية ومجموعات النظافة الصحية والبطانيات. كما تعمل هذه المنظمات على إقامة مراكز الإيواء المؤقتة.

- **تقديم المواد الغذائية الأساسية:** لا تقتصر منظمات الإغاثة في عملها على إيصال المواد الغذائية والأدوية إلى من هم في حاجة إليها فحسب، بل تعمل كذلك مع المطابخ (التكايا) التي توزع الوجبات الجاهزة على المهجرين والمخابز المحلية، إذ تمدها بالمكونات الأساسية كالدقيق والأرز. ومع ذلك، تحتل الوجبات الجاهزة للأكل أهمية خاصة بسبب الدمار الواسع النطاق الذي حل بالبنية التحتية المدنية وبالنظر إلى أن معظم أبناء غزة فقدوا إمكانية الوصول إلى المرافق اللازمة للطهي والتخزين.

- **تقديم المعونة الطبية الطارئة:** بات تقديم المعونة الطبية في حالات الطوارئ يحتل رأس سلم الأولويات. وتقدم منظمات الإغاثة اللوازم الطبية، وتقيم المستشفيات المؤقتة وتشكل الوحدات الطبية المتنقلة بغية الوصول إلى مناطق أخرى. وتعمل الفرق الطبية الدولية جنبًا إلى جنب مع الأطباء والمؤسسات المحلية على تقديم الرعاية الصحية الضرورية.

٦.٣. العشائر والعائلات المتنفذة

الخلفية: تضطلع العشائر والعائلات بدور محوري في المجتمع الفلسطيني منذ أمد بعيد، إذ تؤمّن تمثيل مجتمعاتها وتنفذ آليات العدالة غير الرسمية. وبالنظر إلى الهيكلية التنظيمية في غزة، يؤدي الأفراد ذوو النفوذ، كالوجهاء وأصحاب النفوذ الاقتصادي وقادة الأحياء وشبكات العائلات والعائلات الكبيرة دورًا محوريًا. وتؤكد ثلاث آليات رئيسية أهمية هذه المنظومة. ففي الMIلمقام الأول، شكلت حكومة الأمر الواقع في سنة ٢٠٠٨ الإدارة العامة لشؤون العشائر والمصالحة المجتمعية، التي تقابل مكتب شؤون العشائر والمصالحة في السلطة الفلسطينية. وتعمل الإدارة العامة لشؤون العشائر والمصالحة المجتمعية بوصفها جهة رسمية تتولى التنسيق بين المخاتير الذي يحظون بالاعتراف وحكومة الأمر الواقع. وثانيًا، كلفت سلطات الأمر الواقع جميع العشائر بتشكيل مجالس للعائلات في سنة ٢٠١١. وتمثل هذه المجالس جميع عائلات العشائر وتتكفل بحل المشكلات من خلال إجراءات ديموقراطية إلى حد ما. وثالثًا، أعادت حكومة الأمر الواقع هيكلة نظام القانون العشائري، الذي يمثل مؤسسة اجتماعية وسياسية ضمن المنظومة العشائرية، وشكلت لجان المصالحة المجتمعية. وبحلول سنة ٢٠١١، ارتفع عدد هذه اللجان إلى ٤١ لجنة ضمت ٧٠٠ عضو. ولكل لجنة من هذه اللجان جهة اتصال تعيّنها كل عشيرة لدى مركز الشرطة الأقرب إليها.

وقد ساندت هذه الهيكليات العشائرية والعائلية على اختلافها نظام القضاء الرسمي، ودخلت في نزاع في بعض الأحيان معه. وبالنظر إلى الموارد المحدودة لدى القضاء النظامي، فقد اعتمدت سلطات الأمر الواقع على هذه الآليات غير الرسمية لرفد المؤسسات الرسمية. وتشير عدة استطلاعات للرأي إلى أن الغزيين يولون قدرًا أكبر من الثقة للنظام العشائري مما يولونه لنظام المحاكم الرسمية.[١٤]

مع استمرار الحرب والتهجير والأزمة الإنسانية، تعمل الأنظمة التقليدية وغير الرسمية التي تعتمدها العائلات والعشائر ذوات النفوذ على سد الثغرات التي خلّفتها المؤسسات الرسمية في قطاعي الأمن والعدالة. وتستند هذه العائلات والعشائر إلى التزامها الطويل الأمد باللُّحمة الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني في غزة.

التكيف

- **تزايد انعدام الطابع الرسمي:** باتت الأنشطة التي تؤديها العشائر والعائلات تتسم بقدر أقل من التنظيم. فما عاد من الممكن إجراء الاتصالات الرسمية بين العائلات وجهات الاتصال التي تعينها لدى الشرطة والإدارة العامة لشؤون العشائر والمصالحة المجتمعية. وفي سياق الاستجابة لانقطاع هذا التواصل، شكلت العشائر بعض اللجان العشائرية الخاصة للتباحث في المشكلات الأمنية وحلها بالاشتراك فيما بينها، بما يشمله ذلك من إيصال المعونات الإنسانية وتأمين الحماية لها.

- **تزايد الاعتماد على الوجهاء:** بالنظر إلى أن الهيكليات العشائرية شبه الرسمية لا تزاول عملها الآن، فقد تولى زمام القيادة أفراد لهم مكانتهم المرموقة في العائلات والعشائر والمتنفذة، بمن فيهم مخاتير سابقون وأفراد يتمتعون برأسمال اجتماعي واقتصادي أيضًا، في تنسيق شؤون مجتمعاتهم المحلية.

المهام والوظائف الراهنة

- **تنسيق المساعدات الإنسانية وتأمين الحماية لها:** حشدت العشائر والعائلات أبناءها لحماية الإمدادات الإنسانية. وتنفَّذ هذه الجهود بالتنسيق مع لجان الطوارئ والشرطة المدنية. كما تعمل اللجان العشائرية على أساس وثيق الصلة مع المنظمات الإنسانية، التي عقدت معها اتفاقيات غير رسمية من أجل تأمين الحماية للمعونات الإنسانية وتنسيقها وإيصالها. وفي ظل انهيار المؤسسات العامة، غدا هذا التنسيق يحتل أهمية محورية متزايدة في الاستجابة الدولية لحالة الطوارئ الراهنة.

- حماية شركات القطاع الخاص: منحت السلطات الإسرائيلية الإذن لبضعة أفراد يتمتعون باتصالات قوية، ويرجَّح أنهم مرتبطون بالعشائر التي تسعى إسرائيل إلى الاعتماد عليها في حكم قطاع غزة في المستقبل، لاستيراد البضائع وبيعها في القطاع. وكثيرًا ما يوظف هؤلاء الأفراد أبناء عائلاتهم لحماية الشاحنات والمحلات التجارية من أعمال النهب. وتشير التقارير أيضًا إلى إجراء مفاوضات مع عصابات النهب حول الإتاوات التي تُدفع لقاء تأمين الحماية لتلك الشاحنات والمحلات وإلى حوادث شهدت إعادة بيع رخص الاستيراد بأسعار مرتفعة لتجار آخرين.

- **المصالحة والتحكيم:** بالنظر إلى غياب نظام المحاكم الرسمية التي تزاول عملها، تضطلع اللجان العشائرية بالمسؤولية عن حل المنازعات التي تنشأ بين الأفراد، وإقامة العدل عن طريق التحكيم والسعي إلى المحافظة على النظام والانضباط داخل المجتمعات المحلية.

14 Tuastad, D. (2021) 'Hamas and the clans: from Islamisation of tribalism to tribalization of Islamism?', Third World Thematics, 6(1-3), pp. 88-104.

- **الحكم على المدى الطويل:** حاولت الحكومة الإسرائيلية (وقد تواصل المحاولات التي تبذلها على صعيد) تجنيد العائلات والعشائر المتنفذة باعتبارها بديلًا عن المؤسسات التابعة لحكومة الأمر الواقع. ولكن العشائر والعائلات الفلسطينية رفضت حتى الآن هذه المقترحات رفضًا قاطعًا في عدة بيانات عامة أصدرتها عقب إجراء مشاورات داخلية فيما بينها. وتشبه هذه المساعي روابط القرى التي كانت موجودة في العقد الثامن من القرن الماضي، عندما سعت إسرائيل إلى استمالة الوجهاء الفلسطينيين ضد المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني الفلسطينية التي كانت قائمة حينئذ.

٧.٣. لجان الحماية الشعبية

الخلفية: في يوم ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٢٤، أعلنت لجنة الطوارئ المركزية تشكيل وحدات جديدة من الشرطة المجتمعية تحت مسمى لجان الحماية الشعبية في المناطق الجنوبية من قطاع غزة. وجرى، في وقت لاحق، تحديد المهام المحددة التي تضطلع هذه اللجان بها ومظهرها، إذ يتعين على جميع أفرادها ارتداء ملابس سوداء وعُصابات على الرأس تظهر عليها عبارة «لجان الحماية الشعبية،» وذلك كبديل عن الزي الرسمي. ويُسمح لهؤلاء الأفراد إخفاء وجوههم بأقنعة، كما أنهم مسلحون بهراوات.

وتؤدي لجان الحماية الشعبية دورًا بالغ الأهمية في إسناد من تبقى من القوات الأمنية في غزة ومعالجة الاحتياجات المستجدة والملحة لدى السكان. وباتت هذه اللجان، التي صدر إليها تكليف رسمي بتولي مسؤوليات عدة، لا يستغنى عنها في المحافظة على الحد الأدنى من النظام العام في المناطق المكتظة بالسكان في جنوب قطاع غزة. ومع ذلك، لا يزال عمل اللجان المذكورة ظرفيًا بطبيعته، وهي تفتقر إلى التنظيم والهيكليات الجيدة إلى حد بعيد.

المهام والوظائف الراهنة

- **مراقبة الأسعار:** تراقب لجان الحماية الشعبية، بالتعاون مع الشرطة، أسعار السوق وتعالج الشكاوى المتصلة بالتلاعب فيها وبأعمال الابتزاز. ويضمن عمل هذه اللجان نزاهة الممارسات التجارية وتيسير سبل الحصول على السلع بأسعار ميسورة نسبيًا. وقد كانت أسعار السلع الأساسية، كالسكر، قد شهدت ارتفاعًا هائلًا قبل تدخل اللجان. فعلى سبيل المثال، وصل سعر السكر إلى ٢٠ دولارًا للكيلو الواحد. ومع ذلك، لا يزال الكثير من الغزيين يواجهون الصعوبات في الحصول على السلع ولا تزال الأسعار تشهد التقلب.

- **حماية المعونات الإنسانية:** تساعد لجان الحماية الشعبية، وبالتنسيق مع الشرطة والهياكل العشائرية، في حماية المعونات الإنسانية وتوزيعها، إذ تسعى إلى ضمان وصولها إلى من تمس حاجتهم إليها على نحو يتوخى العدالة وبطريقة تتسم بالكفاءة.

- **المحافظة على النظام:** كما تساعد لجان الحماية الشعبية في المحافظة على النظام، وغالبًا ما تتدخل في المواضع التي يغيب وجود الشرطة فيها. وتضطلع هذه اللجان بدور حيوي في المناطق المكتظة بالسكان في جنوب قطاع غزة، وخاصة في رفح التي شهدت ارتفاع تعداد السكان فيها إلى

ما يربو على مليون نسمة بسبب التهجير الجماعي، إذ تسير الدوريات في الشوارع والأسواق، وتساعد في منع الجريمة والاضطرابات، ويؤمّن وجودها حدًا أدنى من ضمان الحكم والنظام الاجتماعي.

٨.٣. المكتب الإعلامي الحكومي

الخلفية: يمثل المكتب الإعلامي الحكومي الجهة الرسمية التي تتولى المسؤولية عن إدارة المعلومات وتعميمها بالنيابة عن حكومة الأمر الواقع في قطاع غزة. ويعمل المكتب بصفته قناة الاتصال الرئيسية التي تعتمدها حكومة الأمر الواقع في تشكيل التوجهات والروايات المتعلقة بالأحداث الدائرة في القطاع، ويضطلع بدور يشبه دور المركز الإعلامي الحكومي التابع للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية.

غدا المكتب الإعلامي الحكومي، منذ بداية الحرب، يحتل مكانة لها أهميتها المتزايدة في ظل انهيار قنوات الاتصالات الأخرى. ونتيجة ذلك، بات هذا المكتب يشكل المصدر الرئيسي للمعلومات بشأن المستجدات التي يشهدها قطاع غزة، وخاصة فيما يتصل بالمسائل الأمنية. ومع ذلك، يواجه المكتب قيودًا جمة بسبب المسائل الأمنية وانقطاع الكهرباء والسبل الموثوقة للحصول على البيانات.

التكيف

عمد المكتب الإعلامي الحكومي إلى التكيف بطرق عدة لكي يواصل تقديم المعلومات:

- **استخدام منصات التواصل الاجتماعي:** بدأ المكتب الإعلامي الحكومي الاعتماد على منصات التواصل الاجتماعي، ولا سيما منصات «تلغرام» و«فيسبوك» و«إنستغرام،» إلى حد كبير بعدما أصبح من المتعذر الوصول إلى موقعه الرسمي على شبكة الإنترنت. كما يتواصل المكتب في أغلب الأحيان مع وسائل الإعلام لتبادل المعلومات معها بصورة مباشرة.

- **المؤتمرات الصحفية المرتجلة:** يعقد المكتب المؤتمرات الصحفية على نحو ارتجالي في مواقع مختلفة، وغالبًا باستخدام اللوازم الأساسية في الشوارع.

المهام والوظائف الراهنة

- **التواصل اليومي مع وسائل الإعلام:** يتواصل المكتب الإعلامي الحكومي مع وسائل الإعلام المحلية والدولية في كل يوم. وهذا يشمل إصدار البيانات الصحفية وتنظيم المؤتمرات الصحفية وترتيب المقابلات.

- **المعلومات بشأن المستجدات الأمنية:** حوّل المكتب الإعلامي الحكومي مناط تركيزه بطريقة تكاد تنحصر في تقديم المعلومات بشأن المستجدات الأمنية. ويقدم المكتب معلومات محدَّثة باستمرار عن أعداد الضحايا، بمن فيهم المدنيون والصحفيون والعاملون في مجال الرعاية الصحية، كما كثف جهوده الرامية إلى توثيق الأضرار التي أصابت البنية التحتية. ويعلق المكتب في حالات كثيرة على مسارات الإخلاء التي تصفها السلطات الإسرائيلية بوصف الممرات الآمنة، وغالبًا ما يثير التساؤلات حول الأمان عليها وينصح الناس بتوخي الحذر عندما يسلكونها.

- **العلاقات العامة:** يعمل المكتب على ترويج صورة حكومة الأمر الواقع في غزة ومواقفها السياسية. ويسعى إلى مواجهة الروايات الإسرائيلية في وسائل الإعلام والتصدي لها ويسلط الضوء على أثر الأعمال العسكرية والسياسات الإسرائيلية فيما يتعلق بإيصال المعونات الإنسانية وتوزيعها.

٩.٣. الجماعات والميليشيات المسلحة

الخلفية: يضم القطاع الأمني غير الرسمي في غزة مجموعة متنوعة من الجماعات المسلحة التي تنتمي إلى الفصائل السياسية. ومن أبرز هذه الجماعات المسلحة كتائب عز الدين القسام – الجناح العسكري لحركة حماس، وكتائب شهداء الأقصى – الجناح العسكري لحركة فتح، وسرايا القدس – الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي، وكتائب أبو علي مصطفى – الجناح العسكري للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وتضطلع هذه الجماعات بمهام شبه عسكرية.

المهام الراهنة

يلاحظ مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، بناءً على ورده من تقارير، الأنشطة التالية التي تؤديها الجماعات المسلحة.

- **التأثير في المفاوضات:** يشارك أفراد من حركة حماس في المفاوضات غير المباشرة التي تجري مع إسرائيل عبر الوسطاء القطريين والمصريين. وبينما يقود المكتب السياسي للحركة هذه المفاوضات، فمن الواضح أن المقترحات والاتفاقيات المحتملة تخضع لتأثير جناحها المسلح، ولا بد من الحصول على موافقة كلا المكتب السياسي وقيادة الجناح المسلح التابع للحركة في غزة عليها.
- **العمليات العسكرية:** لا تزال الجماعات المسلحة تنخرط انخراطًا قويًا في قتال القوات الإسرائيلية في مواقع مختلفة من قطاع غزة، وتنفذ العمليات في ظل إجراءات سرية صارمة وبعيدًا عن منشآتها ومواقعها التدريبية المعتادة التي استهدفتها القوات الإسرائيلية على نحو مكثف.
- **مستوى العمل:** لا تزال الجماعات المسلحة فاعلة. وتشير التقديرات التي نشرتها مصادر مختلفة في مطلع شهر حزيران/يونيو إلى أن قوة حماس بلغت نصف قوتها الأساسية التي كان يبلغ تعدادها ٣٥,٠٠٠ مقاتل.[١٥] وادعت مصادر من الحركة أنها لم تفقد سوى ٦,٠٠٠ مقاتل حتى نهاية شهر نيسان/أبريل ٢٠٢٤. وتتوافق هذه الأرقام تقريبًا مع التقديرات التي نشرها معهد دراسة الحرب، وهو بيت خبرة يتخذ من الولايات المتحدة مقرًا له، في مطلع شهر آب/أغسطس ٢٠٢٤، إذ قال إنه من بين ١٩ سرية من سرايا حماس التي كانت تتمركز في الأصل في شمال غزة ووسطها، لم يدمَّر سوى سريتين، وأصاب القصور تسع سرايا بيد أنها لا تزال فاعلة، ولا تزال خمس سرايا فعالة من الناحية القتالية.[١٦] وهذا يتماشى مع تقديرات أخرى. وعلى وجه العموم، لا يزال المقاتلون يملكون القدرة على الاشتباك مع الجنود الإسرائيليين وإطلاق الصواريخ باتجاه إسرائيل بين الفينة والفينة.

15 Hoffmann B. (2024) How Much of a Threat Does Hamas Still Pose to Israel? Council of Foreign Relations, Expert Brief. Available at: https://www.cfr.org/expert-brief/how-much-threat-does-hamas-still-pose-israel (accessed 01.09.2024).

16 Qiblawi T. et al. (2024) Netanyahu says 'victory' over Hamas is in sight. The data tells a different story. Available at: https://edition.cnn.com/interactive/2024/08/middleeast/gaza-israel-hamas-battalions-invs-intl/ (accessed 01.09.2024).

- **الأسلحة والذخائر:** تمتلك الجماعات المسلحة مجموعة متنوعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتعد كتائب عز الدين القسام التابعة لحركة حماس مجهزة تجهيزًا جيدًا نسبيًا. وتشمل الأسلحة البنادق الهجومية وبنادق القنص والرشاشات الثقيلة وقذائف الهاون والصواريخ المحمولة المضادة للدروع والطائرات. كما تمتلك الجماعات المسلحة عددًا كبيرًا من الصواريخ قصيرة المدى ومتوسطة المدى وتستخدم الطائرات المسيرة المتاحة تجاريًا على نحو متزايد.

١٠.٣. قوات الأمن الوطني

الخلفية: يمكن وصف قوات الأمن الوطني باعتبارها نواة الجيش الفلسطيني العتيد. وعلى خلاف الضفة الغربية، تشكل قوات الأمن الوطني قوة صغيرة نسبيًا في غزة.

ليس في وسع مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن حاليًا أن يقيّم الأنشطة التي تضطلع قوات الأمن الوطني بها. ويمكن الافتراض أن هذه القوات قد جرى استيعابها في العمليات العسكرية الراهنة التي تخوضها حماس، على الرغم من أن المركز لا يملك من الأدلة ما يثبت ذلك.

المهام الراهنة

يلاحظ مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، بناءً على التقارير التي وردته والتقييمات الصادرة عن مصادر إسرائيلية وفلسطينية، الأنشطة التالية التي تؤديها قوات الأمن الوطني.

- **العمليات العسكرية:** يفترض مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن أن قوات الأمن الوطني لا تزال تشارك في قتال القوات الإسرائيلية في مواقع شتى من قطاع غزة. وقد دُمّر جميع منشآته التدريبية والعملياتية التي ما عادت تزاول عملها.

- **الأسلحة والذخائر:** تتسم قوات الأمن الوطني بقلة تسليحها بالمقارنة مع الجماعات المسلحة العاملة في قطاع غزة، وخاصة كتائب عز الدين القسام. ويشمل سلاح هذه القوات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

١١.٣. جهاز الأمن الداخلي

الخلفية: يمثل جهاز الأمن الداخلي جهاز المخابرات الداخلية التابع لحكومة الأمر الواقع وتكمن الغاية الرئيسية المتوخاة منه في منع الجرائم التي تمس بمصالح الحكومة والتحقيق فيها. وهذا يشمل مكافحة التجسس وتقديم المعلومات للقيادة السياسية من أجل إسناد إعداد الخطط والسياسات، وحماية المسؤولين والوفود الأجنبية وإعداد خطط الطوارئ المتصلة بحركة مسؤولي الحكومة وقادتها واتصالاتهم في حالات الطوارئ.

بالنظر إلى أن الوظيفة التي يتعهدها جهاز الأمن الداخلي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالأنشطة العسكرية، فلا يتيسر سوى قدر ضئيل من المعلومات الموثوقة بشأن أعداد أفراده وأنشطته منذ تشرين اول / اكتوبر ٢٠٢٣. وكما هو حال المؤسسات الحكومية، ترى إسرائيل أن جميع أفراد هذا الجهاز ينتمون إلى حماس، وأنهم بالتالي مقاتلين وأهدافًا مشروعة. وقد دمرت القوات الإسرائيلية جميع المنشآت المعروفة للجهاز تدميرًا كاملًا واغتالت العديد من قادته في جميع المحافظات. وعلى الرغم من الحرب، لا يزال جهاز الأمن الداخلي ينفذ أنشطة محدودة بموارد محدودة.

التكيف

عمد أفراد جهاز الأمن الداخلي إلى التكيف بطرق متباينة بغية مواصلة عملهم.

- الملابس المدنية: توقف أفراد جهاز الأمن الداخلي عن ارتداء زيهم الرسمي وباتوا يعملون بصورة سرية تمامًا.
- المنشآت السرية: شرع أفراد الجهاز في العمل على أساس لامركزي من منشآت سرية ومخصصة لهذه الغاية.

المهام والوظائف الراهنة

حولت الحرب مناط تركيز جهاز الأمن الداخلي في مهامه ووظائفه.

- **مكافحة التجسس:** حوّل جهاز الأمن الداخلي قدرًا كبيرًا من مناط تركيزه نحو تحديد المتعاونين [مع القوات الإسرائيلية] والكشف عن الجرائم السياسية والعملاء في قطاع غزة.
- **حماية الوفود:** كما يضطلع جهاز الأمن الداخلي بدور محوري في تأمين الوفود التي تزور قطاع غزة، بما فيها الفرق الطبية والمشرفون الأجانب على المعونات، بالتنسيق مع الشرطة المدنية.
- **تنسيق الوفود:** لا يزال جهاز الأمن الداخلي يؤدي مهمته في تأمين الحماية وتنسيق دخول الوفود الأجنبية والدولية إلى قطاع غزة مع الشرطة المدنية. وفي هذه الآونة، عادةً ما تتمثل الوفود التي تدخل غزة في الوفود الطبية وقوافل المعونات. وقد شهدت قوة الجهاز تراجعًا أكبر منذ استيلاء القوات الإسرائيلية على معبر رفح.

٤. قطاع العدالة منذ تشرين اول / اكتوبر ٢٠٢٣

توقفت أعمال قطاع العدالة توقفًا كاملًا تقريبًا. وتوحي حتى التقييمات المتفائلة للغاية بأن جهاز القضاء يعمل بقدرة لا تتجاوز ما نسبته ٤ في المائة من القدرات التي كان يملكها قبل نشوب الحرب. ويتناول هذا التقرير في مباحثه التالية وبوجه من التفصيل الأثر الذي خلفته الحرب على عمل المحاكم، وآثارها على المؤسسات الأخرى التي تساند الجهاز القضائي في الدور الذي يضطلع به في إقامة العدل. وعلى وجه الخصوص، اكتسبت آليات حل المنازعات العشائرية غير الرسمية مكانة بارزة في هذا السياق.

١.٤. البنية التحتية القضائية

تكبدت البنية التحتية لقطاع العدالة في غزة أضرارًا فادحة، إن لم يلحق بها الدمار الكامل. فقد قُصف معظم المباني القضائية، كالمحاكم، بالقنابل أو القذائف أو اقتحمتها القوات الإسرائيلية، مما أدى إلى اندلاع نيران هائلة فيها في أحيان ليست بالقليلة. وفي مرحلة لاحقة، تعرضت المحاكم للنهب على يد العصابات الإجرامية. وكان الضرر واسع النطاق، إذ لم يقتصر على هياكل المباني وحدها، وإنما طال التجهيزات الثابتة والمعدات والوثائق أيضًا. وهذا يشمل الأضرار التي أصابت أرشيف المحاكم، بما فيه ملفات القضايا والتقارير الإدارية والفنية، على نطاق واسع. ولم يسلم سوى عدد ضئيل من مباني جهاز القضاء حتى هذا اليوم. ويتوقع مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن أن المزيد من الأضرار سوف تقع مع استمرار الحرب.

ومن جملة المباني الرئيسية التي لحقت الأضرار بها:

- **قصر العدل:** يعد قصر العدل المجمع القضائي الرئيسي في غزة، حيث يضم المجلس الأعلى للقضاء والمحكمة الإدارية، ومحكمة الاستئناف، ومحكمة البداية في مدينة غزة ومحكمة صلح غزة. كما كان هذا المجمع يضم بين جنباته الأرشيف القضائي الرئيسي في غزة، والذي يحوي مئات الآلاف من الملفات. وقد اقتحمت القوات الإسرائيلية قصر العدل ودمرته عن بكرة أبيه في عملية تفجير متحكم فيها في نهاية المطاف.

- **المحكمة العليا الشرعية والمجلس الأعلى للقضاء الشرعي:** لحقت أضرار جزئية بالمحكمة العليا الشرعية والمجلس الأعلى للقضاء الشرعي بسبب قصفهما بقذائف الدبابات، مما أدى إلى نشوب حريق في مبناهما. وعلاوة على ذلك، نهبت العصابات المبنى بعدما قتل حراسه الأمنيون أو تفرقوا عنه بفعل الأعمال العسكرية الإسرائيلية. ويقدَّر بأن ما نسبته ٨٠ في المائة من ملفات المحكمة أصابها التلف.

- **هيئة القضاء العسكري:** دُمرت مكاتب هيئة القضاء العسكري، التي كانت تضم جميع المحاكم العسكرية ومرافق النيابة العسكرية، بالكامل بسبب قصفها بالقذائف وهدمها بعد ذلك على يد القوات الإسرائيلية. وشمل ذلك تدمير جميع محتويات الأرشيف وملفات القضايا.

- **النيابة العامة:** استهدفت القوات الإسرائيلية معظم مكاتب النيابة العامة، التي لحقت بها أضرار جسيمة، على حين نهبت العصابات الإجرامية ما تبقى منها.

- **نقابتا المحامين النظاميين والشرعيين:** قُصفت مكاتب نقابتي المحامين النظاميين والشرعيين في مدينة غزة وخانيونس ودُمرت أجزاء منها. وتفيد التقارير بأن ما لا يقل عن ١,٥٠٠ محامٍ ما زالوا يزالون مهنتهم في قطاع غزة.

ومن المباني التي تؤدي وظائف قضائية، بما فيها مجمعات المحاكم النظامية، التي دُمرت أو أصابتها الأضرار أو نُهبت مجمع المحاكم في شمال غزة، ومجمع المحاكم في خانيونس ومجمع المحاكم في رفح. ويضم كل مجمع من هذين المجمعين محاكم البداية والصلح. والمحاكم الشرعية التي تضررت أو نُهبت هي محكمة الاستئناف الشرعية في مدينة غزة، ومحكمة الاستئناف الشرعية في خانيونس، والمحكمة الابتدائية الشرعية في شمال غزة، والمحكمة الابتدائية الشرعية في جباليا، ومحكمة الشيخ رضوان الشرعية والمحكمة الابتدائية الشرعية في خانيونس.

٢.٤. القضاء النظامي

الخلفية: يشمل اختصاص المحاكم النظامية جميع المنازعات والجرائم باستثناء تلك التي تستبعدها أحكام خاصة في القانون.

توقفت المحاكم النظامية عن أداء عملها توقفًا كاملًا منذ تشرين اول / اكتوبر ٢٠٢٣. فسرعان ما أصدر المجلس الأعلى للقضاء، في بداية هذه الحرب، قرارًا إداريًا بتعليق جميع أعمال المحاكم النظامية حتى إشعار آخر. وقد جرى تحديد هذه الفترة رسميًا باعتبارها تعليقًا، يتم وقف جميع المواعيد والآجال القانونية خلالها. ولم يتمكن موظفو السلطة القضائية، بما فيها المحكمة العليا، من العودة للانتظام في العمل في مؤسساتهم أو الاجتماع فيها أو حتى التواصل معها على نحو فعال بالنظر إلى أن الاتصالات لم تزل صعبة للغاية بفعل انقطاع وسائل الاتصال والإنترنت منذ أمد طويل. وفضلًا عن ذلك، تعرض العاملون في السلطة القضائية للتهجير وقُصفت مكاتبهم بالقنابل أو القذائف.

وتختلف هذه الأزمة عما سبقها من أزمات اختلافًا بيّنًا. فخلال الأزمات والحروب السالفة، بما فيها جائحة كورونا وحرب غزة في سنة ٢٠١٤، استمرت المحاكم في مزاولة عملها جزئيًا وعلى نحو دائم لم ينقطع. وواصل الموظفون، ولا سيما القضاة المسؤولون عن مسائل التوقيف والاحتجاز، كتمديد حالات التوقيف أو إطلاق سراح المدعى عليهم. وبسبب نطاق هذه الحرب، أُفرج عن معظم الموقوفين لدى الأجهزة الأمنية من أجل حمايتهم من الهجمات التي طالت منشآت السجون.

التكيف

أوقف القضاء النظامي جميع أعماله الاعتيادية. وبالنظر إلى الشرط الذي يقضي بمباشرة الإجراءات الرسمية للسير في أعمال القضاء، فقد كان من ضرب المستحيل أن يعمد القضاء النظامي إلى التكيف مع ظروف الحرب.

المهام والوظائف الراهنة

توقف جميع الأعمال القضائية التي تزاولها المحاكم النظامية. ومع ذلك، شارك بعض القضاة وموظفي السلطة القضائية في أنشطة الطوارئ.

- **لجنة مراجعة أوامر المنع من السفر:** أفضى التهجير الواسع النطاق في شتى أرجاء قطاع غزة إلى موجة من المهجرين الذين حاولوا السفر إلى مصر عبر معبر رفح الحدودي. وفي سياق الاستجابة لهذا الوضع، أوصت لجنة الطوارئ المركزية بتشكيل لجنة قضائية متخصصة لمراجعة الأوامر السارية بشأن المنع من السفر. وتحظر هذه الأوامر على بعض المدانين مغادرة غزة بسبب الجرائم التي ارتكبوها أو الديون التي غرموها. وقد واجه هؤلاء الأفراد العقبات التي حالت دون قدرتهم على طلب إعادة النظر في حالتهم من جانب السلطات المختصة في خضم الحرب. وأعادت هذه اللجنة الحديثة العهد النظر في أوامر منع السفر السارية وأصدرت أوامر جديدة بحق الأفراد الذي أدينوا بارتكاب جرائم خطيرة مؤخرًا. وضمت هذه اللجنة في عضويتها قضاة نظاميين وشرعيين، إلى جانب أعضاء من النيابة العامة.
- **حماية مجمعات المحاكم واستعادة الملفات:** يشارك بعض موظفي السلطة القضائية في تأمين الملفات والأقراص الصلبة وأجهزة الحاسوب وإخراجها من مقرات المحاكم. وقد أفضى هذا العمل إلى استعادة جانب من الملفات والنسخ الإلكترونية المهمة. ولكن لا تشكل هذه الملفات التي جرى تأمينها سوى جزء يسير من تلك التي طالها الدمار أو لم يُعرف مصيرها.

أثر تعليق الأعمال القضائية

استغل بعض أطراف الدعاوى القضائية غياب الشرطة باعتباره فرصة مواتية لتغيير وقائع القضايا التي كانت المحاكم تنظر فيها، مما أدى إلى تعقيد هذه القضايا وتضليل العدالة.

٣.٤. القضاء الشرعي

الخلفية: يختص القضاء الشرعي في مسائل الأحوال الشخصية لدى المسلمين الفلسطينيين في قطاع غزة. وهذه تشمل المسائل المتعلقة بالزواج والطلاق والميراث. وكان القضاء الشرعي يؤدي عمله في ١٣ محكمة شرعية قبل الحرب. ولا يقتصر عمل هذه المحاكم على تقديم الخدمات القضائية فحسب، بل يشمل خدمات التوثيق أيضًا، من قبيل إصدار عقود الزواج.

عطلت الحرب عمل القضاء الشرعي إلى حد كبير، وألحقت أضرارًا فادحة ببنيته التحتية وشلّت جميع أعمال المحاكم بصورة كاملة تقريبًا.

وبسبب القصف المكثف الذي طال قطاع غزة، امتنع الكثير من موظفي جهاز القضاء الشرعي عن تقديم الخدمات خشية من الاستهداف المتعمد الذي يطال الأشخاص الذين يتجمعون في العادة عند السير في الإجراءات الرسمية، كإجراءات الزواج. وفضلًا عن ذلك، فر عدد ليس بالقليل من هؤلاء الموظفين من البلاد أو انتقلوا إلى الجنوب، على حين لقي آخرون حتفهم. ولم يكن في وسع مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن الحصول على تقديرات موثوقة للعدد الحالي للقضاة الذين ما زالوا يؤدون بعض الوظائف، ولو على نطاق محدود للغاية.

ومما يكتسي خطورة خاصة أنه ثمة احتمال بأن ملفات القضاء الشرعي فُقدت كلها بالنظر إلى أن المحاكم الشرعية تعتمد على الأرشيف الورقي أساسًا. فملفات القضايا والمحاضر والأحكام والقرارات تخزَّن يدويًا في نسخ ورقية. ولا يُستخدم التخزين الإلكتروني إلا في عقود الزواج، وتخزَّن شهادات الطلاق إلكترونيًا على أجهزة الحاسوب الحكومية مع نسخ احتياطية تُحفظ على أجهزة تخزين خارجية لدى هيئة القضاء الشرعي. ولا يُعرف حاليًا مصير البيانات المحفوظة على أجهزة الحاسوب الحكومية بالنظر إلى انعدام إمكانية التواصل مع السلطات المعنية. وقد دُمرت البيانات الاحتياطية التي كانت محفوظة لدى جهاز القضاء الشرعي عندما قُصفت مبانيه بالقذائف.

التكيف

في سياق الاستجابة للتحديات التي فرضتها الحرب، اتخذ موظفو القضاء الشرعي تدابير عدة من أجل الاستمرار في تقديم الخدمات الأساسية على مستوى يكاد لا يفي بالحد الأدنى من احتياجات السكان.

- **الزيارات الشخصية:** يقدم موظفو جهاز القضاء الشرعي الخدمات المتنقلة خلال الزيارات التي يجرونها إلى مراكز إيواء المهجرين والتنسيق معها من أجل تقديم الخدمات القضائية التي تشتد حاجة المواطنين إليها، بما فيها إصدار عقود الزواج.
- **أرقام الهواتف المحمولة والمواقع المؤقتة:** نشر جهاز القضاء الشرعي أرقام الاتصال به لكي يتمكن المواطنون من طلب خدمات المحاكم في مواقع مؤقتة لتفادي استهدافهم من جانب القوات الإسرائيلية.
- **إمدادات الطاقة البديلة:** واجه القضاء الشرعي عقبات لوجستية كبيرة، بما فيها النقص الحاد في الطابعات والحبر والورق، وعلى الأخص إمدادات الكهرباء. وبالنظر إلى انقطاع الكهرباء بفعل الحظر المفروض على الوقود، اضطُر الموظفون إلى الاعتماد على الطاقة الشمسية لتشغيل أجهزة الحاسوب وطباعة الوثائق.

المهام والوظائف الراهنة

تمكن موظفو المحاكم الشرعية، على الرغم من الاضطرابات الشديدة التي واجهوها، من الاضطلاع ببعض الأنشطة البالغة الأهمية، وإن كان ذلك بقدرات محدودة.

- **توثيق حالات الزواج:** تواصل الطلب على التوثيق القانوني لحالات الزواج على الرغم من الحرب. وللحيلولة دون انتشار الزواج العرفي غير المسجل والذي قد يؤدي إلى انتهاكات تمس حقوق الإنسان أو نشوء منازعات قانونية، باشرت بعض المحاكم الشرعية العمل بالحد الأدنى من قدراتها. فتحت إشراف قضاة المحاكم الشرعية، شرع القضاة أو الموظفون في توثيق حالات الزواج والطلاق وغيرها من الأعمال القانونية بين السكان المهجرين، من خلال زياراتهم إلى المراكز التي يلتمسون المأوى فيها أو إلى منازلهم في الغالب.
- **خدمات التوثيق الأخرى:** تقدَّم أعمال التوثيق الضرورية الأخرى، كتوثيق شهادات الطلاق، في مواقع مؤقتة ومتنقلة بعد تنسيق كل حالة على حدة عن طريق أرقام الهواتف المحمولة التي تم نشرها.

- **لجنة المنع من السفر:** شارك قضاة المحاكم الشرعية في اللجنة الحديثة العهد التي تتولى مراجعة الأوامر السارية بشأن المنع من السفر. وهذه اللجنة معطلة الآن، حسبما ورد آنفًا، بعدما بسطت إسرائيل سيطرتها على المعابر مع مصر.
- **تأمين موجودات المحاكم:** بذل مسؤولو المحاكم الجهود للوصول إلى مجمعات المحاكم من أجل تأمين أجهزة الحاسوب والأقراص الصلبة ومحتويات الأرشيف الإلكتروني والورقي التي سلمت من العمليات العسكرية وما أعقبها من أعمال النهب. ومع ذلك، لا تزال الآلاف من الملفات غير مؤمّنة بسبب المخاطر الأمنية الهائلة والافتقار إلى مواقع آمنة حقًا في غزة.

أثر قصور عمل المحاكم الشرعية

بينما تمكن جهاز القضاء الشرعي من الاستمرار في تأدية بعض أعماله في ظل ظروف بالغة السوء، فقد تقوضت قدرته على تقديم خدمات العدالة وإعمال سيادة القانون بشدة. وليس في وسع المحاكم الشرعية إلا الوفاء بالاحتياجات الأساسية اليومية لدى بعض المواطنين في غزة، مما يفضي إلى ترك العديد من مسائل الأحوال الشخصية دون حل وتقويض النسيج الاجتماعي في غزة.

ولا يزال العديد من الإجراءات القانونية غير مكتملة بسبب وقف أعمال القضاء النظامي. فمثلًا، تعطل إصدار شهادات حصر الإرث لأنه يُشترط استصدار شهادات الوفاة من دائرة الأحوال الشخصية، وهي شهادات لا تصدرها الدائرة حاليًا. ولا يتاح سوى بيانات مؤقتة بشأن الوفيات، ولا تعد هذه البيانات نهائية ولا قاطعة من الناحية القانونية.

وتركت الأعمال المحدودة التي يؤديها جهاز القضاء الشرعي العديد من المواطنين دون إمكانية تيسر لهم الحصول على الخدمات القانونية الأساسية. فقد بات الكثيرون في وضع معلق من الناحية القانونية بسبب انعدام القدرة على توثيق حالات الزواج والطلاق وغيرها من المعاملات البالغة الأهمية، مما يزيد من خطورة المنازعات وحالات الإخلال التي تقع على قانون الأحوال الشخصية وحقوق الإنسان.

٤.٤. النيابة العامة

الخلفية: تتولى النيابة العامة المسؤولية عن التحقيقات الجنائية وتملك الحق الحصري في تحريك الدعاوى الجنائية.

توقفت النيابة العامة عن مزاولة عملها بسبب استهداف مكاتبها ونهبها على نطاق واسع. ومن غير الواضح عدد أعضاء النيابة العامة الذين تعرضوا للتهجير أو قضوا نحبهم.

التكيف

لم تعد النيابة العامة إلى الانتظام في عملها بأي طريقة مجدية.

المهام والوظائف الراهنة

لم يبقَ سوى بعض الأفراد على تواصل مع لجنة الطوارئ المركزية، حيث يقدمون المشورة ويشاركون في عضوية لجنة مراجعة أوامر المنع من السفر.

- **لجنة مراجعة أوامر المنع من السفر:** كان العمل الوحيد الذي سُجل لمكتب النائب العام منذ تشرين اول / اكتوبر ٢٠٢٣ يتمثل في مشاركته في لجنة مراجعة أوامر المنع من السفر قبل أن يتوقف عملها بعدما أغلقت القوات الإسرائيلية معبر رفح الحدودي.

٥.٤. أثر غياب خدمات النيابة العامة

يفرز غياب النيابة العامة أثرًا مباشرًا على حقوق المواطنين وحرياتهم الأساسية، وخاصة فيما له علاقة بإجراءات التوقيف والإفراج والحبس. فمنذ تشرين اول / اكتوبر ٢٠٢٣، لم تؤدِّ النيابة العامة الدور المعهود إليها في تحريك الدعاوى الجزائية ولم ترفع أي طلبات لاستصدار مذكرات الاعتقال أو التوقيف. وانقطع التواصل مع الشرطة بخصوص قضايا الاعتقال والتوقيف انقطاعًا كاملًا تقريبًا. ولم يكن في وسع الشرطة التي تلقى المساعدة من لجان الحماية الشعبية إلا أن تتعامل مع حالات الاعتقال والتوقيف دون اتخاذ الإجراءات القانونية الواجبة، مما يؤكد فعليًا غياب سيادة القانون في هذه الآونة ويثبت غياب المساءلة على نطاق لا يستهان به، وهو أمر يرجَّح أن يسهم في مزيد من انعدام الاستقرار في المستقبل.

٥. مؤسسات الرقابة في غزة منذ تشرين اول / اكتوبر ٢٠٢٣

تضمن مؤسسات الرقابة، كمنظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام، أن قطاعي الأمن والعدالة يعملان لما فيه مصلحة المواطنين وعلى نحو يتماشى مع حقوق الإنسان وغيرها من القوانين والمعايير الدولية. وفي أوقات الحرب، تُخضِع هذه المؤسسات أطراف النزاع للمساءلة. ومع ذلك، تحد الحرب من قدرات تلك المؤسسات إلى حد كبير بسبب الدمار الذي طال بنيتها التحتية ومعداتها وقتل موظفيها الموجودين في قطاع غزة.

١.٥. الضرر الذي أصاب البنية التحتية لمؤسسات المجتمع المدني وشؤونها اللوجستية

أفرزت الحرب آثارها المباشرة وغير المباشرة على الأغلبية الساحقة من مكاتب منظمات حقوق الإنسان ومؤسسات الإعلام في شتى أرجاء قطاع غزة، مما ألحق بها أضرارًا كلية أو جزئية. وقد استطاع مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن أن يؤكد تدمير المكاتب التالية:

- **الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان:** استهدفت القوات الإسرائيلية مقر الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، وهي الهيئة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان وتتولى وظيفة أمين المظالم. وقد أنشئت الهيئة بصفتها الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان في سنة ١٩٩٣ بموجب مرسوم رئاسي صدر قبل تأسيس السلطة الفلسطينية. وورد تأكيد صفتها الشرعية في القانون الأساسي فيما بعد.
- **المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان:** استُهدفت مكاتب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان استهدافًا مباشرًا في الغارات التي شنتها إسرائيل في بداية الحرب وأُحرقت بالكامل. وهذا المركز منظمة تُعنى بحقوق الإنسان وتتخذ من غزة مقرًا لها، ويعمل المكتب على توثيق الانتهاكات التي يوقعها الإسرائيليون والفلسطينيون على حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.
- **المكاتب والمؤسسات الإعلامية:** أسفرت الهجمات الإسرائيلية عن مقتل ما لا يقل عن ١٦٨ صحفيًا، كما قُصفت مكاتب المؤسسات الإعلامية على اختلافها بالقنابل أو القذائف. وفي شهر أيار/مايو ٢٠٢٤، دمرت الطائرات الإسرائيلية برج الجلاء، الذي كان يضم مكاتب قناة الجزيرة والأسوشييتد برس ومكتب السيد للإنتاج الإعلامي. وقصفت إسرائيل مكاتب وكالة الأنباء الفرنسية، فضلًا عن برج الغفري الذي كان يضم مكاتب تلفزيون «الحرة.»

٢.٥. منظمات حقوق الإنسان في أثناء الحرب

> **الخلفية:** يضم المجتمع المدني الفلسطيني العشرات من منظمات حقوق الإنسان. وتضطلع هذه المنظمات بدور حاسم الأهمية في توثيق الانتهاكات التي ترتكبها السلطات الإسرائيلية والفلسطينية في الضفة الغربية وغزة.

تعمل منظمات حقوق الإنسان، في عمومها، في ظل حالة الطوارئ منذ تشرين اول / اكتوبر ٢٠٢٣. ولم يقتصر الأمر على تدمير مكاتب هذه المنظمات ومعداتها إلى حد كبير، بل طال القتل أفراد طواقمها وهم يحاولون جمع البيانات عن جرائم الحرب المحتملة والظروف الإنسانية في قطاع غزة.

التكيف

تسعى منظمات المجتمع المدني إلى تأدية مهامها والعمل في الوقت نفسه على التخفيف من وطأة المخاطر التي تهدد موظفيها من خلال تكييف أساليب عملها وتعديلها.

- **تعديل نطاق التركيز الجغرافي:** حصرت منظمات حقوق الإنسان النطاق الجغرافي لعملها في المناطق التي لا تدور رحى العمليات العسكرية فيها أساسًا. واقتصر بعض المنظمات في عملها بكامله في تلك المناطق صنفتها الأمم المتحدة باعتبارها مناطق إنسانية، حيث تزاول عملها في مكاتب مؤقتة أقيمت في الخيام أو في غيرها من المنشآت السكنية المؤقتة.
- **العمليات المتنقلة:** يعمل بعض المنظمات على نحو يتسم بالمرونة من خلال وحدات الدعم المتنقلة، حيث تقدم المساعدة وتوثق الانتهاكات الواقعة على القانون الدولي الإنساني.
- **قنوات الاتصال المرنة:** توقفت منظمات حقوق الإنسان عن استعمال القنوات الرسمية في التواصل، ويعود جانب من الأسباب وراء ذلك إلى احتمال خضوعها للمراقبة وانقطاع الاتصالات لفترات طويلة. وعوضًا عن ذلك، يعتمد كوادر هذه المنظمات على وسائل الاتصالات الخاصة والمرنة، كخدمات الرسائل السريعة.

المهام والوظائف الراهنة

حوّل جميع منظمات حقوق الإنسان في غزة عملها نحو التركيز على معالجة تنائج الحرب.

توثيق جرائم الحرب والانتهاكات الواقعة على القانون الدولي الإنساني: لا يزال معظم منظمات حقوق الإنسان تنفذ الحد الأدنى من أعمالها، إذ تعمل أساسًا على توثيق الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بالتنسيق مع المنظمات الدولية. وتتابع هذه المنظمات القرارات الصادرة عن المحاكم الدولية بشأن الحرب، ولا سيما القضية التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية.

٣.٥. عمل المؤسسات الإعلامية خلال الحرب

الخلفية: يتسم المشهد الإعلامي الفلسطيني بالتنوع، مع أنه يعمل في ظل قيود هائلة بسبب الضغوط السياسية التي تمارسها السلطات الإسرائيلية وتلك السائدة في داخل الأرض الفلسطينية المحتلة. وبينما لا تزال وسائل الإعلام التقليدية مؤثرة، ثمة تحول ملحوظ نحو المنصات الرقمية. ويواجه الصحفيون ووسائل الإعلام التهديدات والتحديات باستمرار، ولكنهم يواصلون الاضطلاع بدور له أهمية بالغة في إطلاع الجمهور المحلي والدولي على الحالة القائمة في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

يواجه الصحفيون في غزة ظروفًا عسيرة. فوفقًا للجنة حماية الصحفيين، وهي منظمة مستقلة، قتل ١٣٧ صحفيًا وعاملًا في مجال الإعلام حتى شهر تشرين أول/ اكتوبر ٢٠٢٤. وأشار العديد من الصحفيين، في أثناء المقابلات التي أجراها مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن معهم، إلى أنهم تلقوا اتصالات مباشرة

وحُذروا من تغطية الأحداث واضطروا إلى الرحيل عن شمال غزة والانتقال إلى مناطق يُزعم بأنها آمنة. وعلى الرغم من الاحتياطات، من قبيل ارتداء السترات التي تحمل علامة «صحافة» بوضوح والبقاء في المناطق المصنفة على أنها آمنة، تتواصل الهجمات التي تستهدف الصحفيين.[١٧]

التكيف

اتخذ الصحفيون والعاملون في قطاع الإعلام إجراءات للتكيف مع البيئة التي تنطوي على التحديات والمخاطر بطرق عدة:

- نقل الأخبار على مواقع التواصل الاجتماعي: يتزايد اعتماد الصحفيين على منصات التواصل الاجتماعي في توثيق الوضع ونقل أخباره، وغالبًا ما يتبادلون قصصهم الشخصية وتقاريرهم المباشرة عن الأحداث التي تتكشف فصولها من حولهم على هذه المنصات.
- تغطية مواضيع جديدة: انتقل الكثير من الصحفيين من مجال عملهم المعتاد إلى تغطية الحرب والتهجير والأزمات الإنسانية. واضطلع المنتجون، الذي يعملون خلف الكواليس في العادة، بأدوار كالمصورين والصحفيين الميدانيين والموثقين لنقل وقائع النزاع.

المهام والوظائف الراهنة

وسع الصحفيون نطاق التغطية التي يضطلعون بها لتشمل قضايا شائكة برزت إلى الوجود خلال النزاع، وفي ظل مخاطر شخصية جسيمة في أحوال كثيرة:

- تغطية الحالة الإنسانية: غدت التغطية الإعلامية تشمل الآن نقل التقارير عن جرائم الحرب، وتكرار تهجير المدنيين والتحديات التي تواجه الطواقم الإعلامية والمعاناة التي يتكبدها المهجرون، مع تسليط الضوء على الافتقار إلى الأماكن الآمنة وشح الضروريات الأساسية، كالغذاء والدواء.
- التعاون مع المؤسسات الخيرية: تحول بعض الصحفيين إلى العمل مع المؤسسات الخيرية لتوثيق أنشطتها وإجراء المقابلات مع المهجرين.

٤.٥. أثر قصور عمل منظمات المجتمع المدني

يحتل عمل منظمات المجتمع المدني، بما فيها منظمات حقوق الإنسان والمؤسسات الإعلامية، أهمية حاسمة في ممارسة الرقابة على أي قوات أمنية. فبموجب القانون الدولي، يجب إخضاع جميع أطراف النزاع للمساءلة عن أي انتهاكات قد توقعها على القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ومع ذلك، يفرض التدمير المتعمد الذي يستهدف جانب كبير منه البنية التحتية التي تعتمد منظمات حقوق الإنسان ومؤسسات الإعلام عليها، فضلًا عن قتل أفراد طواقم مؤسسات المجتمع المدني، بما فيها وسائل الإعلام، قيودًا كأداء على قدرة هذه المنظمات على إنجاز عملها. ولا يزال سلوك القوات الفلسطينية يفتقر إلى التغطية، ولم تزل الانتهاكات التي يُحتمل أن الفصائل الفلسطينية ترتكبها غير موثقة.

17 Majadli H. (2024) Over 110 Journalists Have Been Killed in Gaza. Haaretz. Available at https://www.haaretz.com/opinion/2024-08-07/ty-article-opinion/.premium/over-110-journalists-have-been-killed-in-gaza-their-israeli-colleagues-keep-silent/00000191-2c36-daed-a3ff-af3f92620000 (accessed 01.09.2024).

الخلاصة – قطاعا الأمن والعدالة اللذان يشهدان التحول في غزة بين التدمير والتكيف

لقد بات حكم قطاعي الأمن والعدالة في غزة على مفترق طرق حرج الآن. فبينما بقي بعض المؤسسات العامة تزاول عملها بطريقة أو بأخرى، فإن قدرتها على المحافظة على النظام وتقديم الخدمات العامة تتسم بقدر متزايد من الهشاشة والضعف. ومع ذلك، لا ينبغي التقليل من شأن قدرة هذين القطاعين على التكيف مع هذه التحديات التي لم يسبق لها مثيل أو صرف النظر عنها. فعلى الرغم من وطأة المحنة الهائلة، تواصل بعض المؤسسات الأمنية ومؤسسات العدالة المحافظة على الحد الأدنى من قدراتها على الاستجابة للاحتياجات الأمنية المستجدة لدى الغزيين في خضم التهجير والعمليات العسكرية والخسائر الفادحة في الأرواح. وفي الوقت نفسه، برزت مؤسسات غير رسمية جديدة أو جرى إنشاؤها لسد الفجوات التي خلفتها الأجهزة الرسمية، حيث تكافح في سبيل المحافظة على أهميتها أو ممارسة عملها داخل القطاع.

وينبغي ألا يحجب وجود بعض الهياكل الحكومة وما يظهر من استمرار عملها الواقع الذي يقول إن الحالة اليومية التي تشهد انعدام الأمن قد غدت هي القاعدة بالنسبة للفلسطينيين. فالخطر الذي يهدد بالمزيد من التدهور خطر كبير ويكاد يكون واقعًا مؤكدًا. ومن جملة التحديات التي ستتواصل في المرحلة التي تعقب الحرب التهجير الواسع النطاق، وتدهور البنية التحتية العامة، والأزمة التي تعصف بالصحة العامة وزيادة مستويات الجريمة. والأسس التي ترتكز مؤسسات الدولة عليها في غزة هي نفسها عرضة للخطر، إذ دأب مسؤولو الأمم المتحدة على الإعراب في بياناتهم عن مخاوفهم من احتمال تحول قطاع غزة إلى دولة فاشلة. ولكن حال صمود المجتمع الفلسطيني وظهور هياكل غير رسمية دون تحقق هذه التكهنات المنذرة بالسوء حتى الآن.

ومع ذلك، يتيح التحول الجذري الراهن وحالة الضعف التي تنتاب المؤسسات في قطاع غزة، في الوقت ذاته، فرصة لحكم القطاع الأمني وإصلاحه على نطاق أوسع. فبينما لم يزل التقدم على صعيد المفاوضات السياسية بين حركتي حماس وفتح بشأن الاشتراك في إدارة قطاع غزة في المستقبل بعيدة عن التوصل إلى حل للمشكلات المتأصلة التي تسبب الفرقة بينهما، فهي تيسر طريقًا محتملًا يفضي إلى التغلب على الانقسام وبلوغ التوافق الوطني المطلوب بشأن حكم القطاع الأمني في غزة والأرض الفلسطينية المحتلة بعمومها.

وقد سلط هذا التقرير الضوء على ثلاثة اتجاهات أساسية وساق الملاحظات بشأن الحالة الراهنة لقطاعي الأمن والعدالة في قطاع غزة.

المهام والوظائف الجديدة التي يضطلع مقدمو خدمات الأمن والعدالة بها

أعاد النزاع في قطاع غزة تشكيل قطاعي الأمن والعدالة فيه بصورة جذرية. فقد أفرزت الحرب مجموعة مختلفة اختلافًا كليًا من الاحتياجات على صعيد الأمن والعدالة بالنظر إلى أن الغزيين يواجهون أعمال القصف والعمليات العسكرية والتهجير الجماعي وأزمة إنسانية مستمرة لم يهدأ أوارها. وأفضى التدهور

الذي شهدته هذه الحالة إلى ازدياد الاضطرابات الاجتماعية وعنف العصابات وانتشار أعمال النهب والفوضى. وسوف تتواصل هذه التحديات والآثار التي تبرز في المرحلة التي تعقب الحرب حتى بعد دخول وقت إطلاق النار حيز النفاذ والسريان.

وتعيّن على مقدمي خدمات الأمن والعدالة، في سياق استجابتهم لهذه الاحتياجات التي لم يسبق لها مثيل، أن يُجروا تحولًا جذريًا في عملياتهم، إذ غدوا يقدمون الخدمات الطارئة التي تتجاوز نطاق صلاحياتهم وقدراتهم إلى حد كبير. ومما يزيد من التعقيد الذي يشوب هذه التحولات الظروف العصيبة التي يجب على مقدمي تلك الخدمات أن يعملوا في ظلها، بعدما استهدفت القوات الإسرائيلية العاملين في قطاعي الأمن والعدالة، مما جعل تنفيذ أي عمليات، حتى ما تمس الحاجة إليه منها، محفوفًا بقدر لا يستهان به من المخاطر والصعوبات. وبات أي عمل يهدد الأرواح بفعل الدمار الذي حل بالبنية التحتية على نطاق واسع، والافتقار إلى المعدات والتهديد الدائم الذي تفرضه الذخائر غير المنفجرة.

ومن جملة الأمثلة على الوظائف الجديدة التي يؤديها مقدمو خدمات الأمن والعدالة في ظل هذه الظروف المتردية:

- **تنسيق المعونات الإنسانية وحمايتها وتوزيعها:** تنسق قوات الشرطة مع المجموعة الإنسانية المعنية بالشؤون اللوجستية، التي يقودها برنامج الأغذية العالمي، لتأمين الحماية للمعونات الإنسانية وتوزيعها في شتى أجراء قطاع غزة. وتحمي قوات الشرطة، على الرغم من استهدافها، المعونات الإنسانية من الغوغاء والعصابات المسلحة في أثناء إيصالها في مختلف أنحاء غزة، وغالبًا ما يجتاز أفرادها مناطق متعددة تخضع للسيطرة الإسرائيلية.
- **عمليات الإنقاذ المتصلة بالحرب:** يواصل أفراد الدفاع المدني، المجهزون بأدوات أساسية ويعتمدون على العمل بأيديهم في بعض الأحيان، تأدية مهامهم في شتى مناطق غزة في سبيل إنقاذ الناس من تحت أنقاض المباني المنهارة، على الرغم من وجود الذخائر غير المنفجرة. وحجم هذا العمل والمخاطر التي تحفه ليس لها نظير.

التدهور والتكيف

شهدت قدرات العديد من الجهات التقليدية التي تضطلع بتقديم الخدمات الأمنية تدهور حادًا بسبب استهدافها الممنهج على يد القوات الإسرائيلية. فعدة مؤسسات أوقفت عملياتها بصورة كاملة، كمنظومة المحاكم النظامية التي توقفت عن العمل بسبب الدمار الذي حل بجميع المحاكم تقريبًا، ونهب أجهزتها وانعدام القدرة على الوصول إلى الملفات ووقف الأنشطة على نحو رسمي.

وتعطلت مؤسسات أخرى على نحو خطير. فقد دمرت القوات الإسرائيلية ما لا يقل عن ١٧ مركزًا من مراكز الشرطة وقتلت عددًا ليس بالقليل من أفرادها، حتى عندما كانوا يتعهدون مهام الحماية، من قبيل إيصال المعونات الإنسانية. كما أفرزت الحرب آثارًا خطيرة على عمل الدفاع المدني. فعلى الرغم من الحاجة الماسة إلى عمليات الإنقاذ والإطفاء، لا يعمل الدفاع المدني إلا بالحد الأدنى من قدراته بسبب افتقاره إلى الأفراد والمعدات والمركبات. وبالمثل، يعاني جهاز القضاء الشرعي من الدمار الذي حل بأبنيته وأرشيفه وتجهيزاته.

ومع ذلك، أظهرت مؤسسات الأمن والعدالة قدرة مشهودة على الصمود وتكيفت في جزء منها مع الحرب. وتواصل هذه المؤسسات الاستجابة للاحتياجات الأمنية الناشئة لدى الغزيين من خلال المبادرات الشخصية التي يطلقها موظفوها في أحيان كثيرة. ومن الشواهد على هذا الصمود:

- **التنسيق من خلال لجان الطوارئ:** فعّلت حكومة الأمر الواقع في غزة تدابير الطوارئ في بداية الحرب، إذ شكلت لجان الطوارئ المركزية والمحلية من أجل تنسيق الأعمال الحكومية الأساسية، بما فيها تقدم خدمات الأمن والعدالة.
- **المراكز المتنقلة وأرقام الهواتف المحمولة:** بسبب تدمير المؤسسات الرسمية، أقام مقدمو خدمات الأمن والعدالة مكاتب مؤقتة أو متنقلة للوفاء باحتياجات الأمن والعدالة. فقد أقامت الشرطة مراكز متنقلة لكي يتسنى للمواطنين الإبلاغ عن الجرائم، وأنشأت المحاكم الشرعية وحدات متنقلة للتصديق على حالات الزواج والطلاق وغيرهما من مسائل الأحوال الشخصية في المراكز التي يلتمس المهجرون المأوى فيها أو في المنازل. كما نشر مقدمو خدمات الأمن والعدالة أرقام الهواتف المحمولة للتغلب على انقطاع الاتصالات مع القنوات الرسمية.

وعلى الرغم من هذه القدرة الملحوظة على الصمود والتكيف، سوف تستدعي الحاجة تدخلات مستمرة وجهودًا دائبة من أجل إعادة بناء مؤسسات الأمن والعدالة في غزة.

الجهات الفاعلة الجديدة التي تقدم خدمات الأمن والعدالة

في ظل الفراغ التي خلّفه تراجع قدرات المؤسسات الرسمية، ظهرت جهات فاعلة جديدة تقدم خدمات الأمن والعدالة لسد الفجوة القائمة، وغالبًا ما برزت هذه الجهات بتشجيع من الجهات الرسمية التي تتولى تقديم هذه الخدمات، بعدما أدركت حاجتها إلى المزيد من الدعم والإسناد. ومن أبرز الجهات الفاعلة الجديدة:

- **لجنة الطوارئ المركزية:** لا تزال حكومة الأمر الواقع تمارس وظائف الدولة من خلال لجنة الطوارئ الرسمية، التي تم تفعيلها بعد اندلاع الحرب مباشرة. وتضطلع هذه اللجنة ومختلف اللجان المحلية على مستوى المحافظات بدور محوري في تنسيق أعمال من تبقى من مقدمي خدمات الأمن والعدالة، والتنسيق مع الوكالات الدولية والتواصل مع الغزيين والمجتمع الدولي.
- **المكتب الإعلامي الحكومي:** بالنظر إلى تدمير العديد من قنوات المعلومات التابعة لحكومة الأمر الواقع وانهيارها، أصبح المكتب الإعلامي الحكومي المصدر الرئيسي لاستقاء المعلومات عن المستجدات الأمنية.
- **منظمات الإغاثة:** برزت منظمات الإغاثة باعتبارها جهة فاعلة تحتل أهمية حاسمة في قطاع غزة. وتضم هذه المنظمات أكثر من ٧٠ مؤسسة إقليمية ودولية تسعى إلى الوفاء بالاحتياجات الأمنية الماسة لدى الفلسطينيين القطاع من خلال تقديم المعونات الإنسانية على أساس من التنسيق الوثيق مع السلطات والمنظمات المحلية.

- **شبكات العشائر والعائلات:** باتت العشائر والعائلات تضطلع بقدر متزايد من الوظائف المتصلة بتقديم خدمات الأمن والعدالة في غزة، وخاصة عن طريق المساعدة في تنسيق المعونات الإنسانية وحمايتها وإيصالها بالتوازي مع المنظمات الدولية، كالأونروا. كما غدت آليات العدالة غير الرسمية من الطرق المتبعة في حل المنازعات بعدما تعطلت منظومة المحاكم النظامية.
- **لجان الحماية الشعبية:** تنشط هذه اللجان، التي شكلتها لجنة الطوارئ المركزية باعتبارها نموذجًا ناشئًا من نماذج الشرطة المجتمعية، بصفة خاصة في المناطق المكتظة بالسكان في جنوب غزة، وتقدم المساعدة للشرطة المدنية أو تحل محلها.

وباتت هذه الجهات تحتل أهمية بالغة في تقديم خدمات الأمن والعدالة، ولا سيما في المجالات التي تتسم مؤسسات الدولة بالضعف فيها أو تغيب عنها غيابًا كاملا. وتعكس مشاركة تلك الجهات استجابة عملانية للاحتياجات الفورية لدى السكان، ولكنها تثير التساؤلات في الوقت نفسه حول الآثار الطويلة الأمد التي تفرزها على الحكم وسلطة الدولة. وليس معروفًا بعدُ أي دور ستؤديه الجهات الفاعلة الجديدة في الترتيبات التي تجري على قطاعي الأمن والعدالة في غزة في المستقبل، وكيف يمكن تفكيكها أو دمجها في هيكلية القطاع الأمني العتيد.

الملحق (١): المستجدات التشريعية في قطاعي الأمن والعدالة في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣

القرار	المصدر
المصادقة على توصيات اللجنة الوزارية الدائمة للإصلاح في اجتماعها الحادي عشر في ٢٠٢٤/٨/٥	قرارات اجتماع مجلس الوزراء رقم ٢٠، ٢٠٢٤/٨/١٣
تقاعد بعض أفراد القوات الأمنية بناءً على طلبهم	قرارات اجتماع مجلس الوزراء رقم ١٩، ٢٠٢٤/٨/٦
إحالة موظفين على التقاعد المبكر بناءً على طلبهم	قرارات اجتماع مجلس الوزراء رقم ١٩، ٢٠٢٤/٨/٦
تمديد عمل لجنة دراسة «إعلان المحافظات الجنوبية باعتبارها منطقة منكوبة»	قرارات اجتماع مجلس الوزراء رقم ١٩، ٢٠٢٤/٨/٦
تشكيل لجنة لدراسة «إعلان المحافظات الجنوبية باعتبارها منطقة منكوبة»	قرارات اجتماع مجلس الوزراء رقم ١٩، ٢٠٢٤/٨/٦
إحالة عدة موظفين على التقاعد المبكر بناءً على طلبهم	قرارات اجتماع مجلس الوزراء رقم ١٦، ٢٠٢٤/٧/١٦
توجيه رؤساء الإدارات الحكومية لتكثيف الزيارات الميدانية إلى مختلف المحافظات لملاحظة احتياجات المواطنين والاستجابة لها في ضوء الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الصعبة	قرارات اجتماع مجلس الوزراء رقم ١٦، ٢٠٢٤/٧/١٦
توجيه مؤسسات الدولة لتكثيف الجهود لتلبية احتياجات الإغاثة الطارئة في غزة، ضمن الإمكانات المتاحة، وتحسين التنسيق مع منظمات الإغاثة العاملة في القطاع	قرارات اجتماع مجلس الوزراء رقم ١٦، ٢٠٢٤/٧/١٦
توجيه رؤساء الإدارات الحكومية المعنية لمتابعة عمل إداراتهم على تقديم جهود الإغاثة للمواطنين في غزة، باستخدام الإنترنت وأنظمة الاتصالات التي تعدها وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي	قرارات اجتماع مجلس الوزراء رقم ١٢، ٢٠٢٤/٦/٢٥

القرار	المصدر
المصادقة على الإطار العام لخطة الاستجابة الطارئة للمحافظات الجنوبية	قرارات اجتماع مجلس الوزراء رقم ١١، ٢٠٢٤/٦/١٢
تقاعد عدة أفراد من القوات الأمنية بناءً على طلبهم	قرارات اجتماع مجلس الوزراء رقم ١٠، ٢٠٢٤/٦/٤
إحالة عدة أفراد من القوات الأمنية على التقاعد المبكر بناءً على طلبهم	قرارات اجتماع مجلس الوزراء رقم ٩، ٢٠٢٤/٥/٣٠
إحالة بعض أفراد من القوات الأمنية على التقاعد المبكر بناءً على طلبهم	قرارات اجتماع مجلس الوزراء رقم ٧، ٢٠٢٤/٥/١٢
توجيه اللجنة الاجتماعية الوزارية الدائمة لإعداد إجراءات «الإجلاء الطبي للأطفال المصابين من غزة إلى خارج فلسطين» حسب اقتراح وزارة التنمية الاجتماعية	قرارات اجتماع مجلس الوزراء رقم ٧، ٢٠٢٤/٥/١٢
المصادقة على مجموعة الإصلاحات المالية والإدارية لترشيد الإنفاق في الإدارات الحكومية	قرارات اجتماع مجلس الوزراء رقم ٤، ٢٠٢٤/٤/٢٣
المصادقة على توصيات اللجنة الوزارية الدائمة للإصلاح في اجتماعها الثاني والثالث، والتي تشمل دراسة وضع الإدارات الحكومية، ومراجعة التشريعات الناظمة، وإعداد خطط الإصلاح وتعزيز مبادئ الحكم والشفافية، والنهوض بقطاع العدالة وسيادة القانون، وتحسين نوعية الخدمات الحكومية كالتعليم والصحة، وترشيد النفقات، وإعلاء مبدأ الشفافية وتكافؤ الفرص في جميع الإدارات الحكومية	قرارات اجتماع مجلس الوزراء رقم ٤، ٢٠٢٤/٤/٢٣
تشكيل اللجنة الوزارية الدائمة للإصلاح	قرارات اجتماع مجلس الوزراء رقم ١، ٢٠٢٤/٤/٢
توجيه رؤساء الإدارات الحكومية، كل في مجال اختصاصه، بعقد اجتماعات منتظمة مع منظمات المجتمع المدني لمناقشة القضايا المشتركة معها، وخدمة برامج الحكومة وأهدافها والمصلحة العامة وإعداد آليات فعالة ومستدامة للتواصل معها	قرارات اجتماع مجلس الوزراء رقم ١، ٢٠٢٤/٤/٢

Maison de la Paix
Chemin Eugène-Rigot 2E
CH-1202 Geneva Swizerland

مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن مكتب رام الله
شارع السهل 3
رام الله التحتا، رام الله
فلسطين

info@dcaf.ch
+41 (0)22 730 94 00
@DCAF_Geneva
www.dcaf.ch